

هذه عاه ضريحه
قوله لا يبين والابن

بسم الله الرحمن الرحيم ما قطع من لينة او تركوها
قائمة على اصولها فبازن الله وليجزي القاسم من ريشه
بسم الله الرحمن الرحيم قابو حيا بواجب شربها جوما
من العالمين ومجننام ودم واذلهم وعظيم وفاق ويا
العالمين اخرج اضبشت واذلهم واذلهم استجواني باذن الله تعالى
ووجه نورادوسم ووجه انجيل عيسى ووجه زبور داود ووجه
وجه قرآن العظيم وفرقان الكبير محمد مصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

هذه عاه ضريحه
قوله لا يبين والابن
بسم الله الرحمن الرحيم ما قطع من لينة او تركوها
قائمة على اصولها فبازن الله وليجزي القاسم من ريشه
بسم الله الرحمن الرحيم قابو حيا بواجب شربها جوما
من العالمين ومجننام ودم واذلهم وعظيم وفاق ويا
العالمين اخرج اضبشت واذلهم واذلهم استجواني باذن الله تعالى
ووجه نورادوسم ووجه انجيل عيسى ووجه زبور داود ووجه
وجه قرآن العظيم وفرقان الكبير محمد مصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم
قائمة على
وجه نورادوسم
وجه انجيل عيسى
وجه زبور داود
وجه قرآن العظيم

هذه عاه ضريحه
قوله لا يبين والابن
سيفون وجيخون ونيل

وفرات
بسم الله الرحمن الرحيم

هذه عاه ضريحه
قوله لا يبين والابن
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

[illegible]

فہرست

[illegible]

خود پیمانی

الفقه ابو الحسن محمد بن ابي جعفر
 الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي جعفر
 الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي جعفر
 الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي جعفر

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
والعلم الذي هو نور القلب والروحانيات التي هي نور الروح
والعلم الذي هو نور القلب والروحانيات التي هي نور الروح

[illegible]

السنة

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو تاريخ
الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة
الفتح ٦٩٠ هـ الموافق ١٢٩٠ م

[illegible]

السنة
الاولى

في سنة ثمان مائة وثمانين
والثلاثين من الهجرة النبوية
على يد كاتبها الفقير المذنب
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

لا ينبغي التفرج ببل حقيقة وتساسة في كنه الاضافه من نه لا يلزم فيها هو
 الام لا يصح بربا بل يكفي اذ ان الاضطرار الذي هو مدلول الام اليوم الاصل وكل
 رجل وكل واحد من قوله من حيث اليقين والجار والمجرور من قوله وهو **محم**
 وليس المراد حقيقة في هذا القول فان كونه الاصل بانه هو معرفة الجاهل المانع او في
 هذا المقام لان كونه كونه اليقين الى وما به الاستيلاء لا يستلزم ان يكون هذا مقابلا
 لهم **محم** والامر من جهة اللفظ اللطيف وفيه خبر في ان عند العرب فريد
 في الخبر كما ان يقال في الذم لانه اى الشبهة في ذلك امره وذلك لان
 العرب اذا عطفوا شيئا على شيء السببية قصد الى ان غيره لا يفيد عليه
 وقد يقال الام للشيء والذم للابن والمعنى فيجوز من الذين الذين امرت بكاملها
 في العلم والوقرة الى غير ذلك من الصفات الثمانية **محم** الكلام لم يطف على السبب
 لانه فصل اخر من الكلام في اللفظ ما يكمل ثم استعمل استعمال المصدر فيقول كلاما
 كما عطف على مع انه في الاصل ما يعطى **محم** لفظ تضمن الكل جزئية اى يكون
 كل واحد من هذه حقيقة وان الشبهة اقتضت عطفه فكانه قال كل كلمة قيل لو
 جعلت البسملة كساعة لم يكن في هذا التاويل الا مقتضى بالجميع مجموع الكلام سماع
 والتضمن مجموع كل من ولو جعلت عطف مع اتيه في ان ما يحل مقتضى بالجميع على واحد
 من اجزاء الشبهة ويترجم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل شعبة ولو لم يجعل مع
 له في الشبهة اتيه الى التاويل **محم** فلا يلزم انما هو في ان اشترك الكلام
 من كل من **محم** اى تخلفا حاصل سببا به ويكون ان طوبى اليك لا يعاقب
 اى يقتضى سلبا بالسبب **محم** والسبب وشبهة اهدس الكلامين اى في اهدس
 الكلامين وشبهة مدلول اهدس الكلامين **محم** حقيقة او حكمي الكلمة الكنية ما
 يصح وقوعه موقوف موقفة لا يقال يخرج عنه الكساف الذي في الشرطية لانه شرط

ياول بان يقال

قيد

قيد للمكره على زعم محض وزعمهم ولذا قالوا ان الكساف اليه من فوائد الكساف
 وقال ولا يشترط في ذلك الا ان يكون من فعلهم ولو جعل الربا بين الشرط و
 المراءى في حقيقة السيد كسافة يخرج عنه لفظا ان لا يصح التفسير من طريق الشرطية
 بمذموم والربيل على ان الربا بينا صرف قولك ان فريسي خربك ولا يوجب
 منك خرب المحاط **محم** كنه يفيد المحاط اى هو من شأنه يقتضيه ان اذ
 المحاط فائدة يفيد السكون عيب اى لو سكت التكلم عيب لم يكن المحاط
 بتفخيمه في حال وشبه الى القصص في باب فائدة فرض فيه اسناد المحلة
 الواقعة فيزاد صفة او صفة وفضل ايضا اسناد المحلة الى علم محض في الجبل
محم خبرت المحلة العرفية اسما للمركب من الكلمتين ومما لا فم في **محم**
 سماع كانت خبرية اى كنية بها في الواقعة **محم** او نشيئة اى خبرية
 بها في الواقعة في حكم معرفة لان النسبة في تلك المركب محلة فيكون الخبر
 عربيا بغضه الاجمال والظهور **محم** ان في قيم الاب او في **محم** فانه في حكم هذا
 اللفظ ولا يصح قوله ان اللفظ لا موضوعا لافضائه في كنه هذا الكلام
 ما يقتضيه السيد الشريف من ان اللفظ غير الذي على نفسه بل في كنهه خبر
 لا يرد الى من السبب في كنه عيبا وبين سكت فليست بل اذ في خبر
 في اللفظ المحلة وهو عوس وضع احصاها لا في كنه لا في كنه عيبا في كنه
 مباحث اللفظان قلت اذ لم يكن اللفظ موضوعا لافضائه في كنه السبب فليكن
 الاضمار عنها وطوق التثنية بها قبل ان اللفظ لا عاصدة في تاويل اهدس محذور
 قبلت احكامه وفوائده او ان الضمار عنه وطوق التثنية بها في الخواص الاضافية
 كلام يحق انها لا يوجبها لانه غير اهدس اذ كان ذلك الغير موضوعا على وجه
 فيه اما ان لم يكن كذلك فجان الاضمار عنه وطوق التثنية له واللفظ لا كلاما وثبة

في قوله لا يصح بربا بل يكفي اذ ان الاضطرار الذي هو مدلول الام اليوم الاصل وكل رجل وكل واحد من قوله من حيث اليقين والجار والمجرور من قوله وهو

في قوله في كنهه خبر في ان عند العرب فريد في الخبر كما ان يقال في الذم لانه اى الشبهة في ذلك امره وذلك لان العرب اذا عطفوا شيئا على شيء السببية قصد الى ان غيره لا يفيد عليه

في قوله في كنهه خبر في ان عند العرب فريد في الخبر كما ان يقال في الذم لانه اى الشبهة في ذلك امره وذلك لان العرب اذا عطفوا شيئا على شيء السببية قصد الى ان غيره لا يفيد عليه

الاقسام في ذلك مثلا قول من حرف ج و ضرب فعل ماضٍ وصيغته **جاء**
 اعلم ان الكلام المصنوع ان نحو ضرب زيد افعالاً مجزوءة كلام لا يخفى انه
 يلزم عليه ارتكاب تحقق امر آخر من كلام في هذا التركيب **جاء** **جاء** او
 واصلها او جملة قسمة فان الكلام نحو جوب القسم والجملة الغنية لتأنيده
 او شرط فان الكلام هو الجواب على تعجب واما على تحقق طلب شي من الشرط و
 الجواب كلاما بل الكلام هو الجواب **جاء** **جاء** خلاف الكلام فانه لا يصدق عليه لان
 الكلام فيه وسيله ما هو المقدم بذاته **جاء** **جاء** ذلك اي الكلام كذا بذلك
 في الكلام كانه تعريف او كانه تحقق او كانه الاستدلال لان الكلام موقوف
 للكلام ويصدق له ولا يصدق له ولا يصدق له في تقسيم الكلام بعد تعريفه كما قد قوله
 وفيكم وفعل وحرف في الجملة بعد تعريفها وانما مراد فيه باجاء اظم للصانية بث
 لا اخر لان التركيب الفعلي في الاثرين لا يصدق في نفسه **جاء** **جاء** الا في محو اسباب حقيقة
 او في ذلك من قبيل تحقق العلم في ضمن الاي هو فلا يلزم اتحاد الطرفين واعطوا قوله
 او في ضمن اسم كانه وانما قد مر هذا الكلام على الفعل مع انه يشترك في الجملة الفعلية لا اتفاقا
 الاسم التقييم واما تقديم الفعل على العلم كانه يصدق في نفسه موافقة الزمير للواقع
 لتقديم الفعل على العلم **جاء** بتقديم امره عن المنقول في الاشياء قبل التقديم او بعد
جاء اي الكلمة والا وحق تعريفهم كمال الروايل الرابع والغرضية على ذلك جعل
 الاسم من اقسام الكلمة **جاء** كانه في نفسه جعله صفة مفعول في خبره كماله
 به معنى ولم يجعله طرفا لقوله الاول او حال من خبره في يكون معناه على الاول ماد في نفسه
 او في خبره وعلى الثاني في حال كونه معبرا في خبره لان في جعله في الخبر كماله
 من تعجب التحد ومما لا يخفى مشهور في تعريفه وانما استلزام الوضعية غير ثابتة لفظة
 في خبره بل في واقع ثابتة له بل في كماله الوضع مع له حصة فلا يكون منسبة

على تصور

على تصور في دلالة الحرف ولا تصور الا في تصور لاصتباجه تصور وانما
 به الغير وذلك لاصتباجه قبل الوضعية الباقية على الدلالة وبالوضع لم يثبت
 حاجته اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان كماله من كماله
 الاسمية يتوقف على تصور الغير وكما انما يتوقف في تعريفه في حقيقته المقدم
 المربع في خبره العايد والخطاب والتمكيد في خبره الخطاب والتمكيد والتمكيد
 في اسم الكثرة وغير ذلك وبما جعله يتوقف فهم السمع على بشرط لفظي كماله
 او غيره لا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك العقول في نفسه
 على الفاعل والفاعل **جاء** **جاء** مادل على معنى باعتبار في نفسه اي مذكور في خبره
 خبره لان في خبره غير كماله في خبره **جاء** **جاء** كقولك ادر في خبره اي الدار
 المذكور في خبره او مذكور في خبره او في خبره او في خبره او في خبره
 خبره لا باعتبار امر خارج عن كونه في وسط البنية او في خبره
 من حيث فلا اعترف عليه الشيخ ارجى ولا يقال في مقابلته قوله
 في خبره الدار في نفسه كذا في خبره الدار في خبره كماله لان في نفسه او يكون
 لا يحاسب عنه بان ليس مقصوده لا مفعول لفظ في موصفين ووجه
 بل لا يتصور ذلك لان كماله المعنى مذكور في نفسه واما كونه في خبره لا يكون
 الدار فانه غير قابل لان نسب به الغير في نفسه كونه في خبره كماله في خبره
 الشبهة بينهما باعتبار الما في تارة وعدم اعتبار اخرى وانما استلزام **جاء**
 كانه في الخبر موصوفه انما كماله الموصوفه في خبره في خبره كماله في خبره
 وقد لا يكون كماله الموصوفه في خبره قد يكون في خبره كماله في خبره
 يكون في خبره في خبره الموصوفه في خبره كماله في خبره كماله في خبره
 به عايد في الخبر كماله في خبره كماله في خبره كماله في خبره كماله في خبره

كذلك حكمه

ان ذلك الامر بلفظة في كذا نسبة الوصف في كذا بلفظة في كذا
 الجوهرية ان يقال ان كائنا في نفسه بغير ان يكون بغيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
 بغير ان يكون بغيره **قوله** في كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
قوله فلا يصح ان يكون فيها افعالها لانها لا يكون الا بالافعال مختلفة بالذات
قوله ملحوظ في كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 ذكره لان المتعلق بالاجمال الذي لا يتصور الابتداء به في نفسه شيئا معنويا
 من لفظ الابتداء وما كان ذلك المتعلق بغير متعلق بالذات بل متعلق بالذات
 والانه لفظه كخلاف ما لو كان متعلقا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بجملة
 اخرى ليدل عليه **قوله** لا حاجة به الى لانه عليه من ذلك على كذا **قوله** وهذا
 هو المراد بقوله ان كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 مراد به ان كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 وقد يالك في نفسه السامع المتعلق بغيره المعنى اليه فكان قالب الكلمة كلفظ
 متعلق بغيره فلذا قيل ان كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 كائنا في غيره فلهذا قيل ان كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 المعنى فكان قالب الحرف كلفظ خال فلا حاجة له الى معناه فيه بل يقال ان كذا بلفظة في كذا
قوله من حيث هو حاله بين السامع والسموع لانه حيث هو هو وهو مع قائم
 بالسامع اليه بجملة **قوله** جعله الى كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 هو هو من حيث ان كذا بلفظة في كذا بلفظة في كذا
 باللفظية اي معنى متعلقا بالذات لا يمكن ان يتصل بالذات كما لا يتصل
 بالسموع الا بلفظية كلفظية **قوله** لا يمكن ان يتصل بالذات كما لا يتصل
 بخصوصا لا يتصور به ان يظفر بين كلفظية ولفظية وذلك المتعلق لا يمكن الا بلفظية

في كذا بلفظة في كذا

متعلقا بلفظية بالذات واللفظية وضع من فان ما كان وضعه علما
 لا بغيره بلفظية بلفظية وضع متعلقا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 العايب والمتعلق بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 فذكره متعلقا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 ودر من بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 والاقول بان كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 ايضا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 الاخرى له كمالا هو عليه واما بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 لا يبق في معنى كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 وفيه بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 لا يكونه بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
قوله فلهذا قيل ان كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
قوله وارجع الى كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 الكتاب لعدم مستويها الى كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 باللفظية لا يقال لو كان كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 الاضبار بها مع ان لازمة بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 ارجع الى كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 كالذات كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 فان معنى بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية
 في كذا بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية بلفظية

في كذا بلفظة في كذا

من قول ابن لا يبعد لا يقال يوم ٢٠ لا يحدوا أقل من السور ١٠ جنب
بعضه جمع الكثرة على شرب الماء في جواز العشرة قالوا أنها تبلغ قريبا من
ثلاثين ٢١ ومن السبعة بقرينة رد فربا على الجمع فلو دلت على مضافة
لكانت ابتدائية الغالبية يستدل عليه قولهم من الكسوف ومن الاستك
لا يقال يوم منه ٢٢ لو لم يأت به لكان الخ مضافا إلى الكسوف على خلاف التفسير مع أنه
لا يصح لأن مرتبة أقل جمع الكثرة عشرة فلا تقولوا لاسم لزوم ذلك ولعل
فلا تسم أقل مرتبة العشرة ٢٣ لا يفرق بينه وبينه في كلتا في باب
القلة واليه سلم فكيف ما يقول كل من في معجم الاصل فذلك مكان غير غريب ٢٤
وحاصله الشيء على ما يقوله ولا يوجد في غيره تفسير ما يحتمل كيف هو في باب
وإنما يقال ما يوجد الشيء ولا يوجد غيره الشدة إلى ما ينبغي بين الحق
العمومي والخاص في هذا وفيه ما ينبغي أن يكون التفسير باع لا لا يفسد
استبان مع بعض ما عداها وهو الجنس والعرف العام وذلك لا يفتقر إلى
لفظة ما بال في الجمول بشهادة احتمال ولا يخفى له أنى هو لو كان بالمعنى
العمومي في سوا ظاهر الامر واطراف الشرح عليه يؤيده لفظ الكمال
عدهم لو كانت منها من قبيل الساحة المشهورة وهو فكر ابتداء داروق
٢٥ و يقول الام اي الام باعتبار هو لها وانما في ذلك لان المتبادر من
العلم بالافتراض لا يكون ذلك كالبعض والافتراض لا يفتقر إلى ما لا يفرق
٢٦ اي الام النظيف اضر من ذلك الام والام لا يفتقر إلى الام في باب من
الصفات اليه او للعلم الخارجي او للذهني والتفسير سبيل التوافق لا سبيل العمل لفظ
فيه ٢٧ كمال الملاحة في لغة غير معقولة من طس وث ملا بها طرف
النداء لكنه لم يفرق له لظهور افتضاها باسم غفلان ان القابل للنداء ليس

الاسم

الابيض **الاصفر** في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في جواب جبريل قال اسير
اصعب في **الاصفر** لعدم شدة ولا تضامه ببعض اللغات ولما
لا يقول له البسم لبيت التعريف بل هو بدل من **الاصفر** وفيه إشارة
إلى أن هذا اختيار الالم على حرف التعريف أو في اختياره على الالف واللام
هذه الإشارة **هو** الالم وهو الالم الحقيقي التعريف والتبليغ وليس
فكراً دليل يقينه فهو في الحقيقة في الالم وبما في وبما في **هو** رتب
عليها القوة الوصل مفتوحة مع أنها مكمولة في كبرها مفعول لأن القوة فيها
مطلوبة كقوة رتب **هو** أي أنها الالم وبعدها لولم يكن لال الالم
كسر الهزلة وفيه لعدو قد سبق في أنها الهزلة بضعف شيوخه في
الوصل والعلامة لا كوفي **هو** لأنه الغيب من سمكت على بعض الالف واللام
شروط الخفية التي منتهى الزم في الالم إرضاء على اللفظ الذي يريد به
فمن الغيب المعنى المستقل وسفره في الجنس والورد الالم مطلقاً فأنه قد
على اللفظ وأنواعه فيه فلا عهد ولا حجة كالالم إرضاء على المعروف بالترقي اللفظ
هو بدل على طابق هكذا قالوه وفيه أن الالم بالطريقة معناه الحقيقي
لا يرضى الالم على الكسر مستعمل معناه المجاز رتب كركل ولو رتب
والله غير تقييد مختصة لزم جواز دخول الالم على الفعل مجزوع الزمان والنية
دخولها في الالم لأن يقال في هذا التفسير ولو تقييد جواز دخولها عليه
أي في دخولها على الالم إلى انتفاء ما مضى خلاف الكسر والكلت كانت مضمومة
بفعل لا يصح كبريد الفعل عن نسبت **هو** وكذلك في قوله هو الجنس لعل في تلك
المواضع كما أنها ليست من لغة البيت العربية فاحتمل حقيقة بل إهانة لوجودها
في غير الكسر الالم معناه نعم أمز الالم على لا يوجد فيه ولذلك طوى

عین

بيان الاطراد والاختلاف في علمه اختار هذه الخصال لاسيما في قوله
 كثيرة فان الامتناع من التوضيح والجر لا يقتضي حروف الجر في كثيرة
 والتميز لا يقتضي اضافة ومعنيها والاصناف لا يقتضي كونه متماز
 ومضاف اليه والتعريف والتخصيص والاختصاص والاسماء اليه لا يقتضي
 كونه موصوفا وضر حال ومعنوا لا يميز او يميز تلك الحروف مرابا كثيرة
 مبنية في علمه لا توجب غير ما ذكره في **ف** ومنها قول الجراح
 بالجرى هو الظاهر الدال على الاضافة اليه في يكون عطفا على الاسم
 لفظا او محلا واوريد بالجر مصدر جبر مجبولا لان عطفا على قول
 الام وقس عليه التوسيع وانما قدم الجر على التوسيع مع ان بسية وبيان
 التعريف شعبة التقابل لا اشارة الى حقيقة كلمة كان التوسيع متاخر عنه
 في الوجود واما تقديم الاسم عليها فلان المصدر موقوف واما تقديم التوسيع
 على ما بقى فلان لفظية وهو الظاهر في المعنى في العلامة على الاضافة
 واما تقديم الاسماء اليه على الامة فلانه مدار الكلام وتضمنه فواهي
 كثيرة **ف** تارة انما اجر الحرف اثره اجر او حرف يجر معنى الفعل في الكلام بعينه
 الاول حرف الجر **ف** واما الامة اللفظية اى اما اجر الزمير ليس
 حرف اجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا في كان فاعلا
 او مفعولا والفعل حرف لا يكون كذلك **ف** بان يقتضيان للمعنى لفظية
 مقصورة على وجهين اهما ان يقتضيه مقابلا لاسم وهو الزمير كقوله لامة
 المقنونة وذلك ان المقابلا لاسم الفعل لا يجر اذ لو لم يستقل لغيره في
 لا لا يقتضي التوسيع في ابرز على الاصل الذي يقتضيه اسم بان يجره والفعل نحو
 واهل كقول الشئ مستند اليه لاول الاسم مستند اليه في يقتضيه سياق الكلام

فواهي

والا فلما علم من العبارة وتوجيه ذلك ان الى قد يذكر ويراد الحكم عليه
 يقتضيه بل يوجه فحاشا قال والاسماء الى نوع الاسم ومطلقا بآلية هذه الامة
 انما يقتضيه ان يقال كونه اسم مستند اليه وان لا يقتضيه فيه الا وضله
 في الاضافة وهو الشئ اول الحكم التقيد بالضاف فيعتبر قبل الامة
 ثم تقرر الامة في يقال في علاقة الزمير كونه له معناه علاقة الزمير كونه
 والجملة مضاف اليه كقوله في الامة فلما علم فلما القول مضافا له معناه
 في قوله الاسماء الى الشئ وفكر الشئ هو الاسم وبالجملة في لا يجر
 المطلق من يكون الحكم مفسدا سواء كان ذلك المنظر قبل النظر في خصوص
 مضاف اليه او بعده واسم في الجمع الغير في الشئ عند توريه بطبيعة
 اللفظ بعيد **ف** لان الفعل في العرب لاصطلاح معنى بعض من قاله امر
 مرتبط لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لا يعلقه على وجه من قاله في نفسه
 لان صالحا للمقابلين **ف** من التعريف والتميز التخصيص والامام التخصيص يقتضيه
 اشتركة الاخرى ولا يبراه بالفعل الا لطيفة فلا يقتضيه التخصيص وفيه تأمل في ان
 لا يجر من يوم زيارته بنفس الطبيعة وكيفية في ان لفظة الاضافة لا تقدم
 ولا يقتضي لفظة النوع من التخصيص بانه الفعل يقتضيه بالظرف والحال قلت
 جربانه في اعتبار معناه المصدرى وهو مع اسم ثم يوجد الاسم في الفعل
 مصدرى سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح في ذلك التفسير لا لا يقتضيه
 مصدرى استدلال عليه بالفعل من طرف الزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل
 لم يصح ذلك لم يصح النقص الامة عبرت بزمير ان الامة استدلال للامة ليس
 بين امر وزمير **ف** والتعريف هو ذلك في التوسيع او ما يقتضيه مقامه ملازم
 شئ من ذلك في قوله واما التوسيع الوجه فيقول عليه قوله **ف** وانما شئنا

في اوصاف في الامة

الاضافة يكون الشئ مصافا له اي لا يمنع باعث للمضاف والمضاف اليه شيئا
 وانما كجمله في معنى بانه كون الشئ مصافا اليه اذ لا يمنع على تقدير اليه والمضاف
 على كساد اليه بعيدا وتكون قد كسرتة والاضافة بتقدير حرف في مطلقا
 ولا انهم قد عبادا لفصل بين هذين الاضمان حيث قال والاضافة بينك
 يعني من فواهم الا انهم لم يربها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان مصاف
 الفعل وانما ارمه المضاف اواره الجميع لانه مصاف في الفعل بتأويل المصنف
 لان قلت كيف يصح اراة الجميع من الاضافة قلت لا يمنع في كون المضافين معا
 مقية تارة في الطرف وتارة في اخر الفعل يعني انما كثر له فيصير جملة من
 فوضوئية الطرفين في لغة الاضافة موصولة لها اويسر في الاطلاق الاضا
 فة على قدر مشترك مع مجازية وحمل الجميع على اداة على سبيل البدل بعيدا **فقد** لانه
 الفعل او الجديةشارة الى اختلاف الطرفين ووضوحهم الى الاول كما تحبها ووجب
 بعضهم الى الثاني قال الشيخ المصنف في الاضافة اليه نقطا في يومه يومه
 بطله الغنية لا الفعل وهذه هي الاضافة في قوله انك زمن المجاز الاية هي
 المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصنف هو المضاف اليه لفرمان في الحديث
فقد وقد يقال هذا بتأويل المصنف يعني ان يكون هذا القول مرضيا لكان في
 الب بقاء من اقتضاه ان كان لا يلائم الاضافة اليه مقتضى اللان مستمر
 لاقتضاه المستمر واما في الثاني قوله هم جميعا في المضاف اليه كلهم ولا ان
 معنى الفعل في قوله ياء على الاضافة كما يجيء في كساد اليه قال الشيخ المصنف
 قيل والربيل على المضاف اليه هو المصنف في المضاف مع خلق الفعل من
 التوقيع في قوله يومه يومه في الجار والبادر واما في قوله صدى سدا انما
 ويكن مثله كلامهم **فقد** وهو موب من الاعراب يعني الاطلاق او الزمان لفس

وهو محل الظاهر في اواز الة فساد الايباس او في اعربت الكلمة اذا جعلت
 الاعراب بها والوجه لان الاعراب العرف باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
 القياس موب بكسر الراء وكذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لكان ان يكون
 اسم كان لا اضافة حتى يكون القياس جاز **فقد** ومنه في البناء والمفعول في القرار
 وعدم التقيد وذلك لانه شبة صولة في قابلية لا يتغير البناء بالبناء **فقد** فالعوب
 العاء للتفسير والمصنف هو قول العاء الموصولة للتقيد على كون ذلك غير
 بعد في المصنف **فقد** الذي هو قسم في الاسم يعني في الامم الواقعة على قسمين للعدد
 والتميزة في القسم الذي هو الاسم العرب وذلك لانه في المصنف الاسم وانما
فقد ان الاسم غيرية المقام وينبغي به ما يقال من ان المصنف غير مظهر لانه غير
 على معنى الاصل في مركب لم يشبه في الاول لان الشئ لا يشبه ولا ياسب
 غنة في يند في به ذلك انقضى من في تركب يتحقق معه مماثل في
 لا على معنى الاصل في كسر الاسم في التحقيق وفيه في حرفة اما لا ياسب لزوم
 من اية الشئ لفسه لان له ان ما تشبه شيئا بغيرها بعضا وفيه في كسر
 لا يقال ان الشئ بية السفينة في الشئ بية هو صفة للبناء وهذه الشئ بية سفينة
 عنه والاسم المورس لم يكونا بناء في بعض الشئ بية لا بسفينة **فقد** الذي
 مركب مع غيره المركب يطبق على معنيين المصنف في الشئ ويستعمل مع وعلى
 مجموع المصنفين يستعمل مع المركب باللفظ الاول يعني في قيم زيدا ويا علي
 مجموع قيم زيد في يقال لاهد المصنفين زيدا ومجموعا زيدا واعترض عليه بان الجار
 من المركب هو المعنى الثاني واللاطاف في المصنفات محوثة على اعتبارها باللفظ
 صفة الترفيع على مثل بعلبك **فقد** تركب يتحقق معه مماثلة في مركب
 مع عامه لانه يخرج مما هو معنوي وسعيد الا يراه بتركيب مع مماثل لهما

معه بحقق الحقائق **مع** الذي لم يشبهه علم يناسب في الشبهة الذي هو الشك
 في الكيفية بالنسبة التي هي اعم من الانحصار في ذلك وذلك لان طائفة الاعراب هو شقة
 لا يفسد في الاول ولذا قال واجبت ما كتب **مع** منسوبة مؤخره في منع الارب
 منية في تحت اثنين فلا يلزم من اقرضيه جهالة في يلزم فيه الا في النسبة
 بالنسبة التي لها فائدة ولم يبين فان الفرقه عنهما وكذا ليس بمجرده مراد
مع اي اجبت الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما هو أصل البناء لانه
 بهذا المعنى لا يفسر في الشبهة لان اصل فيه الافعال البناء وانما العرب
 فيها يعرض في الشبهة بالكلم ولا في حرف عبارة في لفظ لان البناء في
 في الاصل من من وذلك كجاء الصلة في الوجود والبناء من من
 البناء في اصله لا يفسر بغيره في هو أصله او من في الارب **مع** وهو
 اما في آية في النص وزاد في فهم الجمل من حيث هو جملة **مع** فاعبر
 العلامة كما بين في العلامة كمن في كلف العرب يكون قابلا لوجود البناء
 الارب في كونه وجبت كزينة قام زيد او لم يوجد كزيد واهم لم يفسر
 بغيره في الفاعلية وهو البناء في البناء في الاسم لان يعطى الارب
 في التركيب وتحقيق العامل معه وعدم الثابتة في البناء **مع** عند
 الجمهور كان من وقعوا في ذلك في لفظ العرب ووجود الارب في الفاعلة
 فتوجهوا في الكيفية العرفية ذلك ولم يعرفوا في من عوارض الفاعلة **مع**
 فان العارف بالاحكام يذكر في معرفة بفتح واسماح منهم كمنع من
 تعليم ما في العلم في نسبة كلف لم يفسر هذا اذ في ولم يعرف احكامها
 فان كان في يعلم احرف وذلك في العلم كان مع لم يعرف ذلك في العلم
 الخواص في علمه على اختلاف في **مع** فالحق هو من معرفة في العلم

في نفس التعميق في من المقصود من التعريف وبيان المقصود في تعريف
 العرب لا يعلم العرب بوجه صالح لانه يكون ساطعا على هذا وانما كما يكتشف في
 باختلاف العوامل باليقال هذا معرب وكل معرب كما يكتشف في باختلاف العوامل في
 كما يكتشف في باختلاف العوامل وكذا في في حصول الوجه الصالح في تعريفهم **مع**
 يقول زيد في **مع** زيد معرب ان ركب لم يشبه في الفصل وكل معرب كما يكتشف في باختلاف
 العوامل في زيد كما يكتشف في باختلاف العوامل كلف في تعريف الجمهور ان الوجه لاصح منه
 غير صالح لانه لا يجوز ساطعا لزم تقديم الشيء على نفسه في في الاول في في ذلك لانه
 اذ انك زيد في مثال هذا كوز معرب ان ما اختلف في باختلاف العوامل وكل معرب
 كما اختلف في باختلاف العوامل في زيد كما اختلف في باختلاف العوامل لزم ان يكون
 الصفر عين الشيئية والصفر متوقفة في الشيئية متأخرة عن البناء او بوجهه ليس
 فيهم تقديم الشيء على نفسه في ذلك في الصفر في معرفة العرب ان في معرفة في
 هذا الوجه انك معرب في الشيئية في كلف في يعرف في ما عرف في معرب كما يكتشف في
 باختلاف العوامل او في الوسط في كلف في معرفة هذا الاختلاف في معرفة في
 سبب مفهوم الاختلاف في تعريف مفهومه فان في تعريف في هذا معرب متوقف
 على تصور العرب الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصفر في شيئية في شيئية
 متوقفة فلا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان قول لا مفرضا للاجمال والتفصيل في متوقف
 فان حكم نفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصور في و هو في معرفة للاجمال
 وتفصيل في هذا كذا كثر عليه **مع** حقيقة او كل المراه بالبتل الحقيقي بتدل
 في بتدل وبالبتد الحكم بتدل ولا لانه المقصود مع في هذا فان في
 الحكم في حكم بتدل في **مع** او في هذا كثر في بالصفة بالصفة حقيقة
 لان اذ في لا يفسر بالعرف بل بتقوم بما يتوهم به في كثر في بالصفة **مع** باختلاف

المماس لا يتصل له فاعلم ان كان منصفه لا يجمع على قولك فليكن جها جميعا عامل على
 عوامل احسب بان صارت **قوله** اذ اقلته بنحو في حكم اوجب اخترافا من اوجدها
 ومنه باختلاف المماس الواضحة على استقامته كما نريد ورايت **قوله** وادبرت **قوله** سيرا
 وانما قصصها اختلافا بل يكون في العمل بين منه العنوان **قوله** ان يثقل لفظ اخره اس
 مسوقة اخره او تقدير اس يختلف اخره كالتقدير سواء كان كالتقدير نفس الامر في
 مسلك او تقدير الامر او تقدير مسفة في بعض احوال او كالتقدير به بالصفة فقط كما في
 صبر وغل وخال فان الفرق لا يمنع من قبول العرب كجاء الغرض واكمل ان كان ينبغي في
 قوله كالتقدير **قوله** اي يثقل اختلاف لفظ او تقدير اس اختلاف منطوق
 المسوقة او انه تقدير على مر واما لم يثقل اختلاف لفظ او تقدير كجاء الموصوف لان
 فلتا منطوقهما لا باعتبار لفظه بل لاعتبار لفظه لفظا او تقدير لفظا
 للمماس ان سواء كانت المماس منطوقة او مقيدة لان المماس لا يتغير في المنطوق والمقيدة
 لان قوله منطوقه لا يلائم قوله الاتح تقديره في اللفظ في بيان منطوق العرب **قوله**
 وفيه كذا لان لفظه في حاشية ما يشبه قوله لفظ او تقدير **قوله** ورايت **قوله** وادبرت
 بالمر ورايت صلي وادبرت كجاء **قوله** وقولنا رايست مسلمان ومرت مسلمين ار مراد
 بآيتين اهل البيت عاقلان في قوله المشي والجموع **قوله** علامه انفس اس علامه
 انفس الذين مر على التفسيرية وقس عليه علامه **قوله** والافقت لا يتحقق باختلاف
 لان في اوجوب ولان المماس اذا ركب في قوله مع عامله ابتداء وقت التركيب مع عامل
 لا يكون لان اذ اكان اصل لفظي مجزوء لا يكون التركيب مع عامل ابتداء مسبوق بالتركيب
 الزم يتحقق معه عاملان معنويان في تحقق الاختلاف في اوجوب رتبة المماس
 اوجب بالمراد باختلاف المماس كمر اختلافهما في العمل وفيه لا يوجب في ما في ان
 عمل على عمل احسن ليس الا في **قوله** قدت هذا حكم اخر حاصله في حكم الشئ لا يفرق له

بحيث لا زواله في وقت كونه في سبيل الاختلاف بالمعامل باه لا زواله في يكون لا زواله
 للمعرب وله لم يكن في سبيل تقديره بالظرف لان له نفسا في حرف الكلام في الظرف
 خروجه مع به عطف ذلك التقدير ايضا غير لان كذا لا يتحقق مع لم يتحقق معه
 عامل من نفس الامر منته نعم قابلية الاختلاف بالبعد اصل في لوازمه وان كان احسب
 فعلية الاختلاف لم يتحقق لم قيل المراد باختلاف الاختلاف الاول مع يستلزم في
 الزم مسدود اه حاله السامع وباختلاف بعض الوجود في غير عنه باختلاف في لفظ
 وبالمعامل في العامل فان الامم امر اخره على الجموع قد يتصل مع الجفيع ولا يفي بكونه
 كذا **قوله** غايه الامر ان هذا الحكم لا يكون في غير احد من ملة اس هو صفة لا صفة
 بالقياس اليه البني وانما قد افترق في الوجود في المصداق ولذلك قال هو صفة حكمه لم
 يتحقق حاشية ولا يفي في القول به ليشخص في احد من ملة من على لا يتحقق في المصروف
 المفروضة عامل في نفس الامر لا يتحقق في احد من الملة لانها كانت حاشية
 في ملة نظر ما هو موجب للمنا يستث من ملة الكلي **قوله** اس ملة او حرف
 كان القرينة عليه لشبهة امر الاعراب في ملة او حرف او مسند كذا في ضبط
 اعرب الكلام ولا يخفى بعده **قوله** فلتا اخره اعترض عليه في قوله في المصروف غير جامع
 لان تقدير مسلمان ومسلمون ليس الا في المصروف هو ان يكون واجبا او غير واجبا
 كالشعوب في اخره وعلمهم ارادوا به في هذه القضية لما وجدت في بعض الاما جاز
 في كمال الفرق السبعة غير بالظرف في هذه القضية في علم الامر وان كان بالظرف في كونه
 علامه في القضية في جميع لفظ في علم الامر وانما قدما في بعض الاما لان قد يكون في بعض
 وفيه في احسنه والجموع هو في ان لا مشاع احسنه في الامم والشعوب **قوله**
 فوات اوصاف اما اختلاف الامر اي قوله ذات فلي يتحول او او يركب في اباك
 واما قوله صفة فلي يتحول في حاشية في الفهم **قوله** لا يربطه اصل المتغير وكذا اوصاف

بولا يصح له جعل اعرابا فحين لا يكون له اعرابا او اعرابا ليس فيه اعرابا
 اي البقاء على حاله ووجهه اوجهان احدهما فيه بسبب تقييد بل بلفظ عدم سبب الاختلاف
 فتعين ان يكون له اعرابا وليس له اعرابا او السكون في اخره سبب لعدم الاختلاف في
 يطلق البناء على الحركة والتفريق بين عدم الاختلاف وسبب الاختلاف في حيث هو
 كذلك كما هو في الجمل - وذلك كانه جعلها متقابلين **في** معنى العاطية قال الشيخ
 الرافعي المعنى العترة هو كون الهمزة ونظيره **في** بلسانها بلسانها بلسانها
في المعنوية على صيغة اسم الفاعل على صيغة اسم المفعول في توضع بوضع في
 يكون المعنى ان الكسرة في هذا بسبب المماثلة وذلك لان توصيف المعاني بهذا
 ان وصف ليس الا ان المعاني باعتبار هذا الوصف يتحقق الاعراب والوصف الذي
 به اقتضاء الاعراب هو كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 تعين الكسرة وتبين ان الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ عليها بعض الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 له في اعرابها عليه ومنه احتياج المجاز في قرينة والظن في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 يطلب له وصف العلامة بان لا يغير له صفة الكلام في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 وفيه في اعرابها وقد بينا كلمة مستقلة كالصنف اليه الدال على معنى في اعرابها
 وله ان طرأ اليه لانه في الكلمة وان كان بطار ووجه الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 منه ومن غيره فلا حاجة به لعلامة لانها تطلب للتميز بينه وبين غيره وان كان الظن
 الخارج ووجه التمييز والاشارة والابتناء في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 ومثل هذا المعنى ان يكون في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 الحروف ومثلت في بعض الاسماء حروف الدال في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 يعاين ان الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها

معنى الوهم او اكتسابا وان اخذ الشيء مستقلا او مشتق عليه ومثله الظن بال
في يقال اعتقدوا الشيء واعتقدوا مستقلا كونه ان الذين سئلوا عن
 الاعتقاد والتصور مثله وقد بينا هذا مستقلا اعتقاد المعاني بالاسماء وعلى السبيل
 احاطت به او محاذات لسلطان التناوب **في** وانما جعل الاعراب في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 الرز هو الاصل حاله ان اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 الاعراب بالهمزة او تحقق الكل في غير جزئية كما في الاعراب بالهمزة او جعله في باب الاخر
 لا يقال على التقديم الاول لم يعلم موضعه الاعراب بالهمزة لاننا نقول انما تعين موضع
 الاصل تعين موضع في موضع وهو باب السفل بعد الامكان والالزام تقديم الفتح والفتحة
 الاصل **في** والاعراب على صفة اسم على صفة التسمي والدلول وذلك بانواع ان
 العاطية ومقابلتها صفات الدلول وقد جعلها الشيء في صفات الدلول وفي
 كونه علة او مفضلة فقال جعل الاعراب في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
في لان الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 مع الواو والخروف الاعرابية انفس الواو في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 بان المرام بيان حال الاعراب بالهمزة الرز هو الاصل وانما بان في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 الرز هو الاصل لان الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 لها ايضا وضعت في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 كسب الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 فمضم الحرف في الحقيقة ايتان بعده بلا فصل بمعنى الواو وقس عليه اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها كون الهمزة في اعرابها
 حرف مد ويمكن ان يكسب ايضا بان المرام التاخير عن الدال بعد الامكان او التاخير
 عما عدل الحرف الاخير لان التاخير في حكم التاخير في حكم التاخير في حكم التاخير

بما جود ترصه رفيع ونصب ودر ضرب واحد يقي على قوله وانواعه فيكون العطف
 معناه على العمل كان قولك البت سعتف وحدان **ف** هذه الكلمة الشبهة في العلم
 لانها كانت العطف ستم حقه ونحوه وكسرة سواء كانت بابتداء او غير بابتداء
 كانت او غير لم يسم كنهه فمثلها اذا طفت بابتداء فبها العطف الاعرابية
 ويسمى ايضا رفعا ونحوا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يفتق بها بل يوافق
 للمرفوع الاعرابية ايضا والنسبة بين العطف والمرفوع عموم ومخصوص من وجه كذا
 بين العطف والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات تلك الاسم لخصه الاول
 بفتح الشفتين ويسمى مرفوعا في مكانها وحصول الثانية بفتح الفم ويسمى نصب
 الفم كان في خطه ففتحة او فتحة فتحة اياه وحصول الثالثة بفتح الفم كسرة
 وهو كسرة الشدة الكسرة يسقط ويبدل في الفعل في الجزم عن النطق في الجزم
 قطع للمرفوع وكذا كسرة الجانم جازما والوقف والكسرة على وجه الاول تنطق بالاعراب
 والاصالة بالباء **ف** ولا تنطق على الحركات البابتداء عند البعثة واما عند الكسرة
 في الحركات الاصل شاذة بالقرينة كقوله بالفتحة رفعا **ف** حقيقة او حكاية
 كان الاسم مجردة وهذا الوصف يستعمل في الرفع كونه يتخلف عنه بفتحة ابنة بالفتحة
 ولا يفتق في هذا التعريف هو الحق والقول بالرفع والنصب للواعلية والاعرابية يكونان
 بنحو ما يوافق الاستقامة بعيدا ليدل عليه نعم الرفع والنصب بالواعلية والاعرابية
 اتفاقا ومن جعل الرفع فيها النسبة وارتفع الخطية السوية في الرفع والاعرابية في الرفع
 كسرة راجع الى ما في الرفع وتوجيه الشرح اقرب في توجيهه في الرفع
 حقيقة او حكاية وذلك لانه كان الاسم مفتحة **ف** اي كونه اسم معنى في الرفع
 اتفاقا للواعلية والاعرابية فانه مقابل لهما لا كونه اسم معنى في الرفع
 او على لان الجرا يوجب في غير اقسام الرفع واما كونه كسرة في الجرا فلا يوجب

لم يمتد واه ان كان الجرا يوجب في غير اقسام الرفع **ف** لان الرفع فيقول والاعرابية
 تعيين لانه وجد سندا على اقسام الرفع في الرفع والوتر **ف** لانه وجد
 وتعيين لان الرفع فيقول والاعرابية حقيقة او حكاية على كسرة الباء لم يكن مبيها عليه
 وكذا الكلام في قوله ونصب فتحة او وكذا في قوله لان الرفع اقرب في توجيهه في الرفع
 العطف **ف** على بتعريفه انما يجوز للتقدير لانه لم يمتد واه على الجفاف للبناء
ف والنصب ضيف او ضيف والعطف ضيفه فمثل الضيف للضعيف **ف**
 اعلم بفتح او اغار حجة للاصالة في علامة لان اقسام الرفع ففتحة بوسطة
 فادري غير ما عاهد ففتحة بوسطة الحرف ان كونه ففتحة فاعلم انما اتفاقا بين
 في الفعل وليس عمدة واما في بوسطة فلان اتصال مع الفتحة بوسطة الحرف
 كانت الفتحة اقضية والحرف مدخل في ذلك اسم عطف افعال الحرف في هذه اقسام
 الفعل في حقه واهما جازا العطف بالنصب على حقه فبها نصب اقسام الحرف في
 يخرج الجرا هو صنفان فيكون على الففتحة ويسمى على الحذف اليه فخط هو
 فيما التيف الرفع الكسرة بتقدير الحرف كخطا زيد فان الفعل محذوف نسب الرفع
 في الجرا المستند اليه كرت بزياد كان التماس الشدة بالاعرابية لا غير مرفوع وفعل
 معه ايضا لولانها مفتحة بوسطة الواو والاكره ما كان الواو في الاصل للعطف
 وغير متحقق بفتح التيف بين الاسم والفعل وكان الرفع في الرفع في الرفع
 المرفوع لم يمتد واه في الرفع ما بعدهما مقصودا في ذلك ما استفتى في كلام الشيخ في الرفع
 والاعرابية في الرفع اما لا يصحح بيا حكم محرم بل توجيهه ايضا الرفع لان
 الاعرابية مذكورة في توجيهه توجيهه وانما افرغ عن الاعراب لانه سبب بعيدا لافعال
 والاعرابية سبب قريب له واما كسرة في الرفع فذكر العلل الاربعة في معنى حصة الرفع
 في قوله فان الاعرابية واحدة والاعرابية حصة والاعرابية على معنى غاية والاعرابية على

[illegible]

بخم

يتصور فاقطعة في الاضراس عند التلبات غلط في امور كثيرة واكتفى في الاضراس من الحصى بانه لا يضر
 او لا يضر البنية بل قالها كالاعتناء بها لا يخرج عن احوال الاختصاص في العبادة فطوبى له بها
قوله يطلع الحشر في العالم عيانا فاعرف وجهه الكسوف فان لا تراه فوجهه تغيب الاله يلم به
 الفصل بابه الصفه وهو صوفها بجار صفة له وهو الكسوف وهو التغيب قيل وهو بعد
 لان مقام الفرق بين الحشر وبين غير الحشر في بانه عيانا ولا ولهم بان سمعوا صوتهم التغيب بان
 سمعوا صوتهم من خلفه في الذكوة فيكون من قبله تواترهم وسمعت من خلفه في مقابله في حشره
 وسمعت من خلفه **قوله** الذر لم يكن بنا الا الواحد فيسأل الاخر من ان يقول الذر لم يكن ليكن
 بقرا واحد او دون ذلك والى ذلك ان يظهر خروج مثل سنون وخرب عند ويظهر من قول فلان
قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالجر تحتها والاشارة بها ان الجوف المحفوظ
 بها ليست العاني لها الا توصي او لم يكن ذلك لا يقتضي الاصل في الجند استعانة **قوله**
 الفتحة تصاعدا في سره وفي الحاشية هذا التركيب من قبل اعطى على صفة عالمين مختلفين
 لكن العيون المقدم بمجرها ان النص الغني واولا ان الفتحة عطفت على الصفة والاعمال فيها الدماء
 ونجبا عطفت على رعا والاعمال هو المودة القدر والفرقة عليه المقام بعدد وبين ان اقم القدر
 ومحالها واولا ان القدر لا يظلم الحكم فان امله حاشية كافية فيكون حاشية ولا يضر ان يظل
 عالمه ما هو عالمه الخافي المستقر **قوله** ويجعلها نصب على الحاشية والعدد في قول فليس في
 الحاشية ما عني ان اعرب هذا النص على الحاشية قال كونها من رفوفها او اعربها بالصيغة اعرب في
 وسط هذا النص ان نصبا وجه الغني قد اشار بقوله على معنى انما حطت الاعراب او كان في قالب
 المعدر او الشغل او ما فيه في نظم الكلام اوله بقدره لا يخرج ان مجرد منه العبادة لا يفيد كون
 المكان الشئ رعا ونصبا وجهه تقدير الظرفية في الحاشية لا الصدرة في ان الاعراب الذر وهو
 الرزق والنصب ايضا لان متلب باب الصفة والفتحة والركن وكانت الحاشية من قبله ما يست
 العلم في ان انما في جميع فتحة السلام قد عني غير النعوى لا في حاشية ان اقم بهم المذهب

[illegible]

الملك

[illegible]

فان الشئ لا يكون له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
وقال الشيخ بعد ان اتمى الباء والياء والحاء والادغام واللام والسين والصاد والظاء والفاء والظاء والفاء والظاء
قوله وكذا قلنا على ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
بعد ذلك لان الشئ لا يمكن ان يكون له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
ولذلك لم ينفى ما قبله ولم يثبت له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
وكذا لان الشئ لا يمكن ان يكون له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
وهو قوله فلذا جاز ان يتوسطها في الوجود حيث قال انما ليس له الصفة من غير ان يكون له الوجود
وسلطوا في بيانها ما مضى اليه الكلام وكذا قلنا معنى او معنى فقط لا يقولون كلاما واحدا
يكون ترتيب الشئ الا في الشئ كقولنا كلاما واحدا وهو **قوله** فاما اضيف الى الظاهر فيجب ان يكون معرفة
قوله واما اضيف الى الضمير الذي هو الفاعل في قوله فاما اضيف الى الضمير فيجب ان يكون معرفة
على الشئ وهو موافق لمعنى انظر واصل الشئ لا يكون معناه فالاول جعله موافقا لمتوسطه في
الاعراب ثم طرد ولا يخفى انما لم يتبع الشئ المعرب نحو جيبنا فلانا واما اضافة الضمير الى الظاهر
فان لا يخرج عن الشئ اصلا وانما قال الشئ الذي كان عليه ان يذكر معروفا ان اذ ايسر
معروفا فلا يخفى ان ثابت في التعديرة انما كان كانه رسم شئ لم يمكنه في ذلك في شئنا كان
وقال ان الشئ لا يمكن ان يكون له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
لغيره انما ان الشئ الذي ليس له الصفة من غير ان يكون له الوجود والوجود لا يتصور له الصفة من غير ان يكون له الوجود
من طرفية **قوله** وهذا الوجه هو الاول فلو كان في جميعها سلكا لوجب ان يكون له الصفة من غير ان يكون له الوجود
وكذا انما يوجب مراتب الاضافات فلا يكون في جميع النوش السالم فينبغي ان يذكر ان كان مع جميع
السالم على ما به وما هو في جميع السالم فلهذا لم يجعله مما ملكت يمينه وانما قدمه على ما به
لان جميعه والاصل على ما به كما هو متفق عليه **قوله** ومع علامته التثنية والجمع قال الشيخ الذي
جعلت الاقلام علامته التثنية والواو علامته الجمع لانهما في الاقلام لخصته فلهذا عد الشئ والواو فلهذا

لكنه

لكنه عد الجميع وهذا كما مظهر في جميع الشئ والجميع في كل فردا وفردا وانما وانما وانما وانما
وكما **قوله** لانه الضمير في قوله التثنية والجمع في قوله وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما
اعراب وسكن الاعراب في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
يقع ما هو في قوله وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما وانما
فلم يبق النسخ في فاصلة الجرد وان الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
قبل ما يوجب فليست كسر كاستعمال قبل انما الس كنه وعين والسين في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
او قبلت الباء لخصه ما قبلها وادع ان تغيير كركه او ان تغيير كركه في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
بالشئ في كسر كركه ما قبلها وادع ان تغيير كركه او ان تغيير كركه في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
في الاصل والاصف في قوله انما الضمير الذي كان عليه في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
بمعرفة الاقلام وتلك الاقلام في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
قوله السمع الذي هو الشئ في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
لفظا او تقدير **قوله** وانما قال ذلك ليعبر فيه **قوله** التقدير هو اللفظ المعرف بالعلم بالعلم
العهد بما اوردته في شئنا وبمقتضى اللفظ الكلام بسبقه فلهذا لم يكن التقدير في بيان
على التسمين لا لهما كما قيل ولما كان التقدير في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
السبب في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
ما ليس مصدرية كما قيل ولما كان الارتفاع في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
تقدير التقدير او كاستعمال في الارتفاع والافتقار الى ما سبق من بيان على الاعراب
ولان في **قوله** اللفظ لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع لانهما في الرفع
ما هو مقادير التقدير او كاستعمال في الارتفاع والافتقار الى ما سبق من بيان على الاعراب
حذف العاد والحق المستتر راجع الى الاعراب والاداء لفظ التقدير في الاعراب في الارتفاع

واقسم المصنف الى مقام اعطى الفحصاء مرفوعا مستندا في الفعل **قد** الذم في اخره وفي
 اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمخروف وكذا ان تقول ان اخر الكلام عام والالف حاتم
قد الف مقصورة بحيث يها لانا ضد كحركة او لانها ممنوعة من حركة مطلق
 والقصر للشيء والاول اولى بدليل مع بلتها للحركة وعدم اختصاصها بموضع بالالف المحذورة
 في ميم غلام **قد** او محذوفة وفيه حكم ثابت وهذا الميم مجرب ما قبل الالف وفيها وامر
 هذا الميم في ميم مرفوعا بدليل الاول وشك في ان كعصا غلام في خبر محذوف والتقدير
 سيد امر فانظر عسا واما غلام واما غلام او صفة مصدر محذوف امر فتقديره
 كالتقدير عسا وغلام وان جعلت الالف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلام بدلا
 من قوله ما تحذر او بيان له وقوله مطلق على التقدير الاول حال من دخول الالف من
 والعل في ما يفصح ان من معنى التثنية او ما يفصح من الكلام لا التقدير او تقديره لا
 على ان حال مما اضيف اليه التقدير محذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى
 كتحذره في زمان مطلق او تقدير مطلق وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلام
 والعل في ما يفصح على الظرف المستقر او ظرف لذلك ان **قد** فان الالف مأمرة
 الى **قد** في الام العرب بالحركة ثم قبل وكذا في الكلام المحذوف قبل بالحركة ليدخل فيه
 جمع كعصا وغلام لم يثبت بالوجه فظنا كان اولى بغيره من عسا فان تحذر
 الاعراب في قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان تب غلام بمنى لاهانة
 الى المنى ومنه لغوم مص لان غلام من عرب لان الاضافة الى المنى لا يجب لانه لا
 بشرط سنده ان سنده **قد** فانه لما استعمل الالف قبل دخول الالف لان
 الفعل اما يدخل الام بعد شوبه في نفسه وهو عسا مصنف الى الباء فالاهانة متقدمة
 على العمل وهو مستند كسرها ما قبلها **قد** فاذ ذهب اليه انه نفع على التقدير الاشتباه
 الى نفعه من قوله عا على الشرطية **قد** وتوضيح ان كسرها اكل بنية البنية متقدمة

على كسرها الاعراب بما استبعد ما على العامل المتقدمة على الفعل المتقدم على الحركة فلا
 يجوز ان يكونا مع الالف لانها لا يجوز زوال الاول من موضع الثانية فلما لا وجه
 لكونها البقاء سبب ما عدا الالف اصل بقاء الشيء على ما كان عليه والاعتمادية بكسرها
 اكثر خصوصاً فان لم يمت جانب الاعراب بالكلية لم يزل تقديره ان قلت لم لا يجوز
 ان يجعلها علامة اليقين بعد تحقق العامل كما في علامة التثنية والجمع فقد اوجب عنه
 بانه يلزم من توارده الموشرب المستقلين اصطلاحا على انه كما يستحيل توارده الموشرب
 المستقلين حقيقة يستحيل توارده الموشرب المستقلين اصطلاحا على انه كما
 يمتنع تحقيقه فيما نحن فيه دون صورته التثنية والجمع لان على علامة ما على الاعراب
 مستند للعامل وهو توارده اصطلاحا وعلى معنى التثنية والجمع مستند في تقدير
 التكلم وهو مؤنث حقيقة **قد** اكثر في حالة الرفع والجر على ان قوله رنغا وجر افران
 لا اشتغال التقدير والمعنى كما اشتغال قاض وقت مرفوعة وجر وربة او وقت رنغ
 العامل وجبه له ذلك ان تجد مصدر ار اشتغال رنغ وجر او لا مما اضعف
 اليه الاشتغال التقدير حال كون مرفوعة الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا ما في فهم
 مطلقا لاشتغال النعم والكسرة بالالف ما قبلها قال الشيخ رضي وعل كسرها لضعف الباء
 ونسبها لضعف الكسرة من كل ما قبلها بحركة تقبله فان كسرها لم يستعمل لظن ان كسرها
 وكسرها على عطف على فهم كسرها مرفوعة او منصوبة بالاعرف فهم قاض او فصدرة للفظ
 نحو عمل نفع الاعراب كان مستند الى الفاء في الالف ولفظها بكون الالف جازما
 بالواو والالف مضاف الى الالف لانه لا يجوز ان يكون الالف مضافا الى الالف لانه لا يجوز
 بل هو الالف كسرها واولها وهذا الميم في **قد** فان اصله من قال الفاضل المفسر
 انما لفظ الاعراب في ميم بعد الاعراب متقدمة وقبله متقدم في عسا كذا الموشرب المتقدمة في عسا
 ما بعد الاعراب وفي ميم ما قبله من الاشتغال لال اعراب بالواو وتقدم بوجه في خلاف عسا فان

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في العدد

[illegible]

ما وجد في نسخة الفخرية وزعم الفخرية

[illegible]

علاج

[illegible]

2

[illegible]

مجمع

جميع وهو تعليق العلية المتخافه من قوله **وله** يستعمل صيغة موصولة عن قول التفسير
في بيان ان قبيصة انما ترفع اصلها هو العرف **في** بالباء واللام است و الزيادة عن النسخة والمخ
كي قول كانت بغير حال فان النسخة كانت بالباء لانها كانت بجمادى الثانية والاول بغير نحو البصر
في اخره شرط او صفة لقوله صيغة **وله** منقوبة عن كتاب التائيد ان فعله الاول بغير نحو البصر
هذا ومقتضى الحال التوقيف على التائيد بغيره **وله** جمع فارت لا فارقا كقول لان
فاحلها اذا كان صفة لا يجمع على فاعل قال قد سرور الى تسمية الفاعل الحاض في فعله البصر
والفارق بين الفروسة وبعمال الفرس جواز استعماله في ذلك وهو ان يقال الفرس راجع اليها
وله لانها مع هذا كانت على زنة الفرس ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يبعد بغير الزوائد
بها وبالعيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها واستر في غير الزوائد انما يكون في الفعل وان
ان يكون في الفعل موضوعه مع الكلمة لعدم سماعها في شاع جمع شفع لا الزايد اي باء
نحو ما اذا كانت لا يجمع كجواب في جمع جوب وايضا ان عدم استعماله لا يلا
يفتق في الوضع مع التاء **وله** والاحكام في الخارج فهو مدح في بزياده وبالنحو لا بيا وبالنسبة
كما قيل هو ان يكون في الجمع كقوله اسع مع ان في منصرف **وله** فان مفرضا انما لا في انما لا
يجمع الا معاملة المفرد معه الخالف في قرينة فانه يجمع كقوله لا يجمع الا معاملة الجميع
مع **وله** جمع فزيرين او فزان وهو موب **وله** واما قرينة فخصه فاقيل است احال التفسير
لعدم التقيد ولا الاستيفان لعدم سبق كلام اخر لان يقال الاستيفان لعدم سبق الاجمال او
انما لم يقل فخصه لان النسخة في حكاية عبيد بن اسامة او ان المراد في قرينة او ان
المراد اللفظ وهو ان الظاهر لا يقال فعله هذا البتة غير منصرف بالعلمية ولما ثبت تكلمي يصح
تنوينه لان الفعل تنوينه المناسبة ومثلكه كسج مع ان يجوز ان لا يلقى منونا **وله**
وحضاجر على ان يجمع له موب با بفتح لان المصوب بالفتح مع مدح او مدح او ترحم ولا
يستقيم هنا شئ من تلك العار بل هو منصوب على ان مدح من التستر غير منصرف

الحمد لله

المستوفى

وجان لا يقدم معمول ما انفق اليه ايضا فان لم ينفق شيء فاقعة الواجارية طاجان
 في الامن تقديم معمول المدخول وانه لا ما عطف على المدخول لانه المدخول والافضل
 من ابراهم ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلية ويستثنى ذلك امتناع صرفه في النكاح
 ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على ان خبره لا يخرق وفيه ان ينقض المهر المستعقب
 لاهلية المخطوب كالمهر في ذلك الا برهم **قوله** بالجملة لاهلية الجملة والافضل ان كانت متناهية للعلية
 والوصفية كما اعتبارها بالبرم اعتبار بالعلية في البرم اعتبار المتناهي في حكم واحدة
 ومن قال بالجملة فيمنه فية للمعنة لم يوافق في صحة شخص رجلا فلم يثبت بغيره لان
 نوع البرم متناهية للعلية لان معنى المعنة ان الابرام المتناهي للعلية لان معنى الوصفية
 لم يميز بالابغ شيئا من معنى الجملة في العلم كما يجوز ان يعنى شيئا من معنى الوصفية
 في العلم انما سميت فصلا اخره قال في شرحه في الحاشية الضعيف مع الانشع و
 الضعيفان هو المذكور والجملة عبارة كرجاء او راحة التفرق قال في الهراج حصلا كفتار
 وضع كفتار وضعان بالاكثرة ويرد ضعيفانه كفتار تارة وهذا باق الصالح
 فعلى هذا النوع السؤال **قوله** والافضل بعد الكثرة فيصرف المأذنة ممنوعة لموازاة القوم
 مثلا اخر على ان الكثرة قد تفسر في الحاشية فعلى هذا معنى قول علي الضعيف ان علم
 جسد شامل للضعيف بالجملة والضعيف التفرق هذا التام وبيان على سبيل انث الضعيف
 وقدرت متناهية **قوله** فيما يتوهم ان الجملة في الوصفية لا يمكن ان اعتبار الجملة المطلقة
قوله وهو الاكثر في ذواته او الاستعمال او نه سبب الاكثر **قوله** اجمع خبره وفي **قوله** محل
 على موازنة لانه في حاله والافضل يميل الى النسيان وانما لم يمنع من الفرق اجماع العرب
 محققا على موازنة من افعال علمها على جميع موازاة ليس ممنوعا من الفرق كالمك
 واجه **قوله** لكنه من قبيل علم على اعتذار عن ان لم يعد العلم على اللوان وما كساب
 وقد يفتقر عنه بان سبب على سبيل الاحتمال الاعلى القطع قال في شرحه لا يرمي هؤلاء

الذي يقول

ان يقول الجميع وما شابه جميع وقد قال بعضهم بكذا **قوله** تقدير الحق وتقدير **قوله** فلتاكن
 به كل قطعة من السراويل كسراوله فلهذا عبارة السيد قدس سره عن اتفاق اهل كماله ان الازالة
 لا تجزئ جميع قطعة من السراويل بل جازبا جميع قطعة من الخوخة فيقولون لغو موقوفه وانما لم يكتب
 بجعلها بالجميع الشارح حتى يجوز لغو متعلق لان السراويل تخص بالازالة لا بالجميع لان يجرى
 السراويل بهذه المعنى لغو الوعاء كذا ان يقول ان السراويل منقول من الجميع ليعلم
 هذا الجسوس ثم لا يحفظ فيه في الاقطاع اصله في زمان يكون منقولا اليه من الاقطاع لا
 من الاقطاع الا ان زمانه في الفعل الجميع لا الواحد لان الواحد من الاجناس ليس له في حكمه ان
 اجيب بالاولا في الجميع المحقق لان مطلق الجميع وان السراويل اذا استعمل على الاقطاع جاز
 اطلاق كذا تمام الاقطاع عليه كمال في ثوب سرزامة جمع ثمرته وسبح القطعة وفيه الاول
 مع باب اجزاء الجميع على الواحد من باب اطلاق الجميع عليهم كالم لا ان يقال ان افراسهم الاجزاء
 الاطلاق **قوله** واذا احرق في كمال عدم العرف خالص والحق في فكوا بالكان نظر اذ في
 الاول واقع موقوفه وفي الثاني واقع موقعه ان لا يشاطره **قوله** فلا اشتغال بالنقص بزيادة
 الجميع لا في ان ينفى جسوس الاشكال بهذه المعنى لا يشك في اثبات الاشكال وجوازه وبيان
 سراويل اذ احرق في كمال ينفى ان يجرى مصابيح لانه يوازن لغو وان لغو احرق في
 وزانته لانه يوازن كراهية ويحكم ان لا ينفى بان سراويل موقوفه لا اعتبار بمطلوع
 الابعاج او بالاندورا بتقدير الجميع سراويل مطلق حرف اوله يجرى وذلك لا ينضم
 هذه الوزان بالجميع فمن نظرا في التقدير منصف من العرف ومن نظرا في وقوعه على الواحد
 حرف **قوله** او كل جمع منقوص او كذا اكل لغو غير منقوص منقوص كعاص كم ادواة
 واصيل منصرف لا منقوص وكل على ان الاقضية ثابتة **قوله** اذ في خاتمة الرفع
 والجر كراهية ان الزعم انقوص بان على الظرفية والعامل فيها الجملة المستطاعة
 من الثاني **قوله** لان الاعمال المتعلقة بمجوسه الحية ولان الاعمال تسمى بمجوسه اشتغال

۱۰۰

[illegible]

ب

جزم العيسى وما بالنا لان الاصل في التثنية التاء واسما بالالف وهو الزجر لان الفعل في اكثر
 من فعلان ففعلان ففعل الاول يفتحه الالف منصرفا بالالف والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 المهم بالالف لان التثنية بالالف والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 في غير منصرف على ففتحه لان الالف في التثنية بالالف والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبت الى الفعل او لا في الضمات في قرور وزان الفعل بحجزة في التثنية
 لا على زيادة النسبة والالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 التحقيق على التثنية لان البسبب في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
قوله بالالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 او بالالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 ومثل ضرب من البناء للفعل وزان فعل جزم من التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 لوبية وقيل العرب قد يقال لاسما والالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 ان الالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 مشيا مخصوصا والفعل في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 بعد ان يراه بالالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 معان العلم والادعاء في الفعلين بينهما بالالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 وتخصيص وهو وضع حرفي واللفظ واحد معناه اعتبار الفعلين في موضع حرفي
 التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 حيثما يتصل به الفعل في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء
 والالف في التثنية في غير منصرف التاء والالف في التثنية في غير منصرف التاء

[illegible]

وہنبار

[illegible]

10

كل من استعمل هذا الكتاب في حياته لم يزل يوفق في جميع ما يشاء من الخير والبر والنجاة من النار والجنة

[illegible]

الشمس

انہیلی صو

الفاعل في المفعول الفاعلة والفاعل في المفعول قد سلم له ان في هذه العبارة على قولك
 الاول ان المفعول هو المفعول في المفعول فاعلم ان في المفعول المفعول في المفعول
 الفاعل في المفعول كان بمنزلة فاعلة لا يجوز ان يكون مفعولاً في المفعول في المفعول
 او لولا ذلك بل تنسب عليه معنى الاعمال كما ينسب عليه فاعله فاعلم ان في هذه العبارة
 لا ينسب اليه المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 ليس بمعنى كالمفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 بل هو كالمفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 من حيث هو فاعله في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 البعد او وجوبه ونظيره في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 لعارض في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 من حيث المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 اصله في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 من حيث المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 لها والمفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 النسبة كان في هذا وجهه في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 دلالة لم يرد على هذا في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 ونظيره في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 واشياء في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 الراسخ في العلم في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 والشيخ في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
 على انه قد ساء في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

15

[illegible][illegible]

الافضل

الاضمار يكون بعد ذكره لانه قد علم من قبلهم انفسهم في البدء والخبر بالاضمار وهو يتبع **فصل** على
 المذهب المختار في الوجه المختار على اتفاق المذهبين ولما كان ذلك وجها مرجوحا عند قسمة عقائد
 اقروا كتابه على افعال الشئ والامر **فصل** في الكلام على الوجه المرجوح قال **الابو** **يونس**
 ما نفعنا يا اهل سنة جميع الاوقات الا وقت منع مانع **فصل** وهو انه لو اضرمتوا افعال
 المنصور والاوراد وما قبل المنصور والاوراد يكون اهدى **فصل** في قوله ولو اضرمتوا فان المرجح قال
 الشيخ الرفيع بان حاله الضمير هو افعالهم بالنسبة الى لغة بينهما قال الله تعالى كانت واحدة
 فقلت ان كان ساء والامر لا لا بل يجوز صحت وجوبها اياهم الزيادة انطلق من التفرع
 للقول بالغير بين الامر والفرع **فصل** والاضمار انه لا تصور التنازع الا في قوله بنى على
 انما وما قبل المنصور والاوراد على ما لا ينافيه **فصل** ولا يستدل ليقول ان
 يقول لا يجوز ان يكون باب الاعمال والاوراد والامر هو كونه على الوجه المرجوح وهو قد
 المنصور لانا نقول ان الحد لغزورة وانك لا دون **فصل** لا في قوله قد زيد كان في الامر
 بان زيد كان كذا وهو مراد به هو هذا قال امر النفس في جازم فيها ما عاينه الاخر
 وهو قوله الجواب عنه **فصل** بل كان بدل او بانه لغزورة وقوله على تقديره قد كان الا في قوله
 ان قلت هذا وان كان لم يطلب سطوحا عليه ما كان اما اذا كانت الجملة جازمة او معترفة او مبطونة
 على الشرطية فلا يلزم هذا ان قلت لا يجوز الا بالامر لزم تقدير الجازمة بضم الشرط والامر انما
 لزم هو الكلام على ان يكون في الامر وليس مع انما او العطف والاعراض فتبين ان الامر لا يلزم
 ان في السمع يستلزم نفي الطلب في وقت السمع الطلب البليغ فيكون اضعف الطلب في
 الفهم يستلزم نفي العلم وقتا كذا وبالجملة هذا الطلب مطلق لانه الكفاية بما في الطلب
 لا في الطلب البليغ **فصل** لا يستلزم عدم السمع وجعل شرط الشرط جازما في ثبوت
 طلب الكفاية لكونها اما ما عاينه لعدم السمع فلا سر في الامر في الطلب وبما عاينه
 الكفاية فلا بد عليه مرجع الشرطية **فصل** في هذا يشق ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة

الاصح ان يكون مدركا لكونه مدركا لغيره من المبدء والجزء بالاجتناب وهو يتبع قسم على
 المذهب المختار او الوجه الخارج عن اتفاق الطائفتين ولا كما في المتن وجها مرجوحا غير متفق على
 اعتراضا كما يسمي على احوال المتن والارزوم عند اخصه الكلام على الوجه المرجوح قال **الارزوم** يتبع
 مانع اي احضرت في جميع الاوقات لا وقت من مانع **قوله** وهو ان لو احضرت في اوقات
 المنصور الاول وما قبل المنصور الاول يكون احد مقتضى **قوله** ولو احضرت في اوقات المرجوح قال
 الشيخ الرضي جاز فانه لا يقتضي جواز العلم بالمتبصل لما فيه ينهي قال السيد طائفة كانت واحدة
 وقيل ان كان شأنا والجزء لا يلزم مجوزا صحت وجوبها اياها الزيادة المطلقة من التفرع
 لكونها البينة بين الامر والفرع **قوله** والارزوم ان لا ينصور التفرع الى امره بين على
 انما هو بل المنصور الاول يكون احد مقتضى **قوله** ولا يستدل باليقين في احوال
 يقول لا يجوز ان يكون باب الاعمال الاول والارزوم عند كونه على الوجه المرجوح وهو فرق
 المنصور لانه لا يتعد الحد المفردة وانك لا وزن **قوله** لا لا في حصة من ذلك كان في
 بان ذلك كان كذا وهو هذا قال **قوله** وتدل امر النفس هو بالتمتتها عاقلة كغيرها
 وهذه الوجه الجواب عنه **قوله** بل انما هو **قوله** وتدل امر النفس هو بالتمتتها عاقلة كغيرها
 ان قلت بهذا اذ كان له طلب مطعون عليه كما كان اما ان كانت الجملة كلية او معقولة او مطعون
 على الشرطية فلا يلزم هذا الف **قلت** لا يجوز الاول والارزوم يتبع الجواب بتقسيم الشرطية والارزوم
 لزوم عند الكلام على ان كونه في التام ليس مع انه او المطلق والارزوم يتبع الجواب بتقسيم الشرطية والارزوم
 لا في نفس السعي مستلزم من الطلب **قلت** السعي الطلب البلغي بكونه افعلا الطلب في نفس
 التام كما يستلزم في التام قلنا كذا وبالجملة هذا الطلب مطلق لا الكفاية **جواب** في الطلب
 لا في الطلب البلغي **قوله** لا يستلزم عدم السعي وجعل يقتضي الشرط جزاؤه **قوله** وثبت
 طلبه لما في كونه من اقسامه فانه لا يلزم السعي فلا ضرورة ان كونه في الطلب والمكانة له
 الكفاية في غير طلبه مرجح الشرطية **قوله** في هذا ينشأ ان يكون ان قلت بمرزوم عدم

[illegible][illegible]

فصل في العصبية مشعر بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
الطرز ايضا من ان النصل لان العصبية مشعر بالحيث لاننا نقول ربما يحدد الاشعار بالارتفاع
القطر نعم يجوز ان يناقش فيكون انما النسبة بالعلية وقبله الفعول لا يلحق به مقام النصل
كأنه جواب لم ولا يصح السؤال بل علم قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه يوجب استنتاج
النتيجة ووجب القول بالانقضاء جواب لم لا يصح السؤال بل علم قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه يوجب استنتاج
بمس جوابا على السؤال في قوله انما النسبة بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
فمنه ففهم ان الفعول جواب لم لا يصح السؤال بل علم قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه يوجب استنتاج
فاما قبل ان لم يثبت قلت هرب او هرب لنتا ووجب **تعبير** خلاف الكيفية
وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه لا يستدل بالافاء الشاذة في خصوصية كذا
نزل عليه القولان بالنصب وقراءة في جعفر الكندي ليجزى قوماً باننا نوالا
وقراءة وعامه وكذا في الكندي على انما النسبة بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
فمنه ففهم ان الفعول جواب لم لا يصح السؤال بل علم قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه يوجب استنتاج
انما نسبته لادلة بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
الحيثية مشعر لادلة الحكم بالحيثية متعين في مكانه الكفيم بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
في عقله بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
الفعول بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
لكنه مع هذه عدم صفا لا في نسبته الى ما هو محل الفعل وقابل له وكذا لا في علمي
للافعال وله معشرة فيها نوع ما وشره في عرفنا بها كانا النسبة بهما بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
اسا المحذور فلهذا انما النسبة بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع
الحيثية يقتضي نقل النسبة الى ما هو محل الفعل وقابل له وكذا لا في علمي
وجوده في ذلك كونه في الدار فان النسبة ليست الا انما النسبة بالحيث لاللات على تقدير العلم والادلة على العلية لا يقال ان نسبة الارتفاع

3

عن بعضه انما العلم قد ما على تلكه لان العلم قد يكون من غير العلم بالعلم
الذي فيه فيقدر وصفه فيكون من غير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
عامة الى الغير فيعلم من غير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
فيستدرك ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
سلك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بمنه العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بعيد فالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
والعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
يكون من غير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
فمن غير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
لا يصح ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
لان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
الحق العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
تكرر العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
الغير العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
فمن العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
يدل على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

[illegible]

[illegible]

مجلس

[illegible]

[illegible]

الويل

[illegible]

لکھنؤ

[illegible]

[illegible]

بسم جمیع

[illegible]

اعلى

[illegible][illegible]

من المندس

[illegible]

جامع ایامیه العباسیه الخاندانیه للعلوم و الفنون

بکھنے

[illegible]

از

[illegible]

۳

علمی

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

المفعول به فعل المص الحاسم لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولا ان تقول ايضا لانه
اشرف الفعل به او التعلق وقيل لانه سبب وجود الفعل لانه انما من اسباب وجوده الخ
ولم يذكره الا الحكم والاداء تقول راجع اليه انهم يحجزون صفاته الله لكونه المصا بية
عظمه واليكاه كره فيه ضاقت لانه اسما استعملها مثلا بلونه مفعول به وليس وقع الفعل
عليه من صفاته لانه انما المصا بية بل صفاته لانه انما التخصيص **قوله** والمفعول يقع
فعل الفاعل عليه مفعول به انما والمفعول مفعول به او لا يخرج الخ والتفسير والتفسير
قال المص المفعول يقع فعل الفاعل تعلق به لا بمفعول الابه ولا يخفى ان خروج الفاعل فلا يقال
بمنقضى التبعين بغيره اشتراك زيد وجعل لان نسبت التبعين اليه انما استناده والا فانه
لا يسبب تعلقه ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل ومنه فاعل حقيقة وانما لم يسبب
فاعلا لفظا واما قوله ضارب زيد غير فاعل غير لما قصد جرة فاعلية بل جرة مفعولية
انما تعلق الفعل به من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مرتبة زيد ان لا يقال
لا يجوز اخرج لانه مفعول به لا ان تقول لانه ان مفعول به مطلق فاعطاهم بل هو مفعول
به بوساطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضوي **قوله** فان المفعول
المطلق عين مفعول تام **قوله** فيجب به مثل زيد في ضرب زيد لا يمتنع خروج زيد
القديم كمن في صحة اخرج تام **قوله** بتقديم المفعول به كذا اسباب الفاعل سكون
المفعول بعد كذا فان اصل الواو انما في الاصل العطف ومنه ضربا اشياء الكلام **قوله**
واما وجه ما فيها من نقص كذا اجتماعا فان كان معمول الما ليعا الفاعل في وجوده واما علم كذا
منصوعا او القول فانما التبعين فلا تقهر **قوله** كونه وقوعه في حيزه ان كونه وقوعه في حيزه
مؤكد بالمولانا لا بتقديمه بل في الاصل ان الفعل غير مبهم وتوكيد الفعل
مؤكد بلونه فهو ما بيننا من ان في الفاعل **قوله** تخصيصه بالذكر كذا في ذكر الجرم وال
مؤكد لعدم ما لا يفتقر المحض **قوله** وجوب الحد في حيز الاعراض اشارة قد كسر

بسم الله الرحمن الرحيم

قول فليدبره لعل المودع نظر
لا يملكه حقول به انكته ثم فروع ح

وليس عليك يا مظهر السلام **ع** الخ رفوفها المشاهير في فصوله الذواتية في قبيل
الضعف هذه المرة هذا الرتب **ع** والفضل عند عطف كجبه الكيفية ان كان قال الفصل
الضعف المشاهير والفضل عند كجبه الكيفية ان كان الجار والمجور **ع** والرباع
الفضل الكاسية في كلام سوي الكلام لا الكلام سوى لبيد الكاسية للفضل كان
الفضل الذي في موضع الفصل الكاسية **ع** اي لا يكون مصداق ولا شبه مصداق الخ في
الفضل وعقل المصداق كذا الرب الكاسية الكامل في فني في شبه المصداق اليها افرج
الكاسية كجور بالهم او المفتوح بالالف ينشد الا راحة تقيده **ع** وهو كل اسم
لا يتم معناه او قال الشيخ الرضا في حاشيته يرجع الى انما شبه المصداق اسم في بعض
ادوية فاما خلاصة الامر بنسبة خبره اما محمول في احوالها جيلها با حاشا وخبره
ويأخر من زبدة اما معطوف على اول الكاسية على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
الكاسية واهو او كان على الكاسية او على اول الكاسية استحيى بشخصه بنسبة
الربيع او لم يكن محلي الكاسية ثلثة وتثنية لانه المجمع اسم لهو ومعنا لا يربعة
فيكون ثلثة عشر الا ان لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكره او لم يكن كذلك
لم يكن شبه المصداق لجواز جعله مفردا معرفة لتسقط الكاسية با رجل وامرأة وامانة
فانه له ثلاثة على معنى المتبوع بمنزلة جنس وشبهه طائفة فلهذا التفت جملة او طر
في قوله يا حي الانجيل وقوله الا يا فلكة من امة عرق وانما استشهد لولا ان كان
الفتوة في جاز جعل مفردا في معنى مع جعل الفتوة ومصداق فتوابعها الظرف في بيان
ما اذا كان فلكة وفتوة فانه لا يجوز ان يجعل المصداق مفردا وفتوة وفتوة او الظرف ومصداق
الفتوة والفتوة لا يقال في معنى فتوة ومصداق فلكة للذي في قوله الا فلكة الذي هو الفتوة
في الفتوة الا ترى ان في جميع الفتوة في السقف وفتوة في الفتوة في الفتوة في الفتوة
الفتوة بالجملة او الظرف عند قصد التوفيق مع ما في المصداق والفتوة في الفتوة في الفتوة

[illegible]

للمضائق فلا يقال لا ظريف في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا
 اذ ليس فيه على تقدير النداء **ف** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين
 وهو منع لانا نقول المستعجم اجتماع التعريفين لا يقال يلزم ذلك الاجتماع
 في النداء والمضائق لا تعرف لانا نقول صورة الاضافة ليست نصائح التعريف
 مع ان حمل الدوال مختلف **ف** موقوعه موقع الحاف والاسمية اعلم ان كسنا المظلم
 مما لا يخطأ فيه اذ فيه كل ما غيب لانه لا ماسر اليه فخطأه بوجهه من النداء جري
 مجرى المفعول و وضع الخطأ في طريق حكمه لا غلط لو اعلم اصل الاضمار لكان
 يتسارع الى فهم كل واحد من الضار ان هو فخطأه والنداء **ف** وكونه مثله ما نورد
 او تعريف انما اعتبر بها المعقود حرة الا في روايل يلزم بناء للمضائق في حكمه والنداء
 المعينة **ف** وانما قلنا ذلك لان قلت مشابهة في الشئ واليد فهم ان يلقوا شأبرا
 لنداء الشئ لجزا الاختلاف في وجه التشبيه قلنا الشبهة هنا بغية المناسبات
 الشئ منسب لنداء الشئ قطعا ولو بوجهة ولو قيل ان الشبهة هنا بغية المعقود
 المعقود من ذلك **ف** التشبيه تقليدية الا في ادوار وتكيد ما به الاعتبار في جعله كأنه هو
 الكافي في السجدة وافاقت ان كافي السجدة حكما وبين منية لزم بناء **ف** ويزيد ان
 ويزيد وانما قيل العلم في الشئ اوجع لزم في العلم بدلا من تعريفه الزايل بالانكشاف
 يقع بهذا الشأن لان اجاب بان نقطة باقاة في مقام العلم **ف** وجميعه خص نقطة
 يا بالاسفاته **ف** وحين لم التخصيص معدية لا ادعو اليه لضعفه بالاضمار **ف**
 والالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لابد وان يلقوا باللام من حيث يقع به وذلك الامر
 المعنى به يجوز ان يكون اسفاته او غيره من غير ان يكون له الالة لكن لم يقع تلك الالة
 حال النداء اذ الالة هي الالة **ف** لئلا يلتبس بالاسفاته لانه لا يقع في السفاته متعلق
 بما متعلق به لانه اسفاته وقد يستعمل السفاته لغيره في قوله باللام من العلم **ف** وهو متعلق

[illegible]

المحفوظ

[illegible][illegible]

ابننا اعم ابينا اما الفرق فظ واما النصب فلاننا متاخر معنى فبينه و

منها شبهة بالمعاق لانها اذا اخذت صدر صلتها بنين على الفم **ت** مع ما في النسيب
المذكور في الذرية النسيب لان النسيب اربع اقسام هي قربها النسيب ما في
بعد حرف الذرية **ت** بتوسط سائر النسيب خاص في الوصلة فانه قد يقصد انه
يخلو من فانه نعم فيها وذلك قد يقصر على هذا ويؤثر بما هو كما يؤثر بما يقع
فيقال يا هذا الرجل بعد المخطو فاعلم هذا ولا يجوز عطف على الرجل لان المخطو في
في حكم المخطو عليه ويغني وصفي بهذا **الابن** الام ولا يجوز الاقتصار على ابيها
ولا يؤثر بما هو بل يؤثر بما يقع يا هذا الرجل وعبد الم لا يمنع وصفي
ابا **الابن** الام **ت** بتوسط الامرية مع السرة بتوسط تلك الامور ما يقع في الذرية
على ما قد شذوه وبيان ذلك ان النسيب لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا هذا
اذا كان له امة فله النسيب لان النسيب الوسط معين والاولى في الزمان عند
ثم النسيب يكون ذلك كهم فاما ما يقع به ابراهيم بتوسطه النسيب فمما جرت له
ثم النسيب لا يقع ذلك النسيب مع ما يقع على ما يعرف بالام فيصنع النسيب على ذلك
ثمة باسم الكثرة لانهم يطلعون على ما يقع به ابراهيم بالحق بالام اذا اراد يصفها
جنس النسيب اليه وقام بالذرية فخلعت من الاضافه وابدلت عما اضيف اليه منها النسيب
لما حرفت فانها جرحه بغيره فاما في قطع او ابدال عما اضيف اليه النسيب فاما في
معيته بما اضيف اليه ورجع ابراهيم اما بالحق بالام او بتوسطه باسم الكثرة الذي يقع
يا ابراهيم بالحق بالام واعلم ان اول الكثرة على ما في التدرج في النسيب وتلك
الكثرة المذكورة في شوق لان اعفده بالذرية كما يجب الواقع لا يجب اللفظ
فانه ذكر ليدل على معنى في كونه على انواع منها هي معرب ان وقع بتوسطه من
ما يقع من ان تابع معرب قد يكون في الذرية كما في قوله وعمره بالفرج والجنب
وقد يقع ايضا بالتسوية في معرب لانه قد ينفذ حكم النسيب في الذرية لان قوله وعمره بالفرج والجنب

البناء على محسوب واحد فان زيد با عبا راحة على عبد عمران لا مغرب واحد وقلنا لا
 العرب باللام مقصود **الحل** في ان الفقه هنا لا يعقل بان شيئا مما افتخروا به سبب في وقوع
 ببناء منقطع **الحل** في ان في اللغة وعينه وحذف الي ريعا، انزله في حذف حرف
 اللام، وتوحيه للعين في قوله واذا قلنا كما بسمة كواللام في قوله كواللام والابو في
 اللام ليس ببناء كما لا يوصف الساسي وانقصته بالبناء اسماعا نحو باقل ويا ناول ان ياكتم
 العوم والابن ارضي نومان وكواللام فاما السبب في قوله عينا لانه انما **الحل** في وقوع
 اللام عنها ولهذا لا يسمي بالابن الا قليلا في قوله ريعا فذلك ان الكسبية **الحل** في ان
 في سعة الكلام الراه فدل في غير ما كواللام في الكبار راجع الى الكبر **الحل**
 فانه في نفسه فهو **الحل** في ان الكسبية راجعة وان ثبت كسبية بالوجه على
 في قوله في الاله النماح ان الاله انما في قوله في الاله راجعة الى ان ثبت في
الحل في ان في الاله النماح راجع الى الاله **الحل** في ان في الاله النماح راجع الى الاله
 معناه ثم كماله معناه في الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 معناه ثم كماله راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 نصب الثاني في الاله النماح راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 الفصل في الاله النماح راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 نوطا في الاله النماح راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 لفظي وانما جري بنا كيد كصافي بينه وبين كصافي الاله النماح راجع الى الاله النماح
 مصفا الاله النماح راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 السعة لان كماله راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 الفصل في الاله النماح راجع الى الاله النماح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح
 في النظر وانما قال ولا يلهي به ربح **الحل** في الاله النماح راجع الى الاله النماح

۱۰ تفصیل
۲۰ فہرست

منه سبب سبويه وتخليد **ق** او مضان الرعد كمنه وفي ثيل يلزم القديمه والتاخير
والفصل **ق** لانه امانا بن مضان بالاضافه الى مضان كما ضرب اليه سبويه كما كابد
لفظه والتاكيه لفظه في الاصل حكم الاول **و** حركة حركه اعليه كانت لا
بنائية فلي ان الاول مخروفي التكوين الاضافه كنه لك **الشارع** مع انه ليس مضان
ق او تابع مضان بالوصف كما هو من سبب الجهد والسبب **ق** بانجم نجم بعد الابل
قال الجوهري لا بالكم هو صرح ومعناه انه ما جد سباع الاجتماع الى ان ينفر
ويقوم بامر **ق** وقال الاربهر بن سوشم لا شتم فوقه اذ است باين ريشه
فتح السلا وهو الاصل كما هو المشهور **ق** وسكونها وهو الاكثر **ق** الكفاء
بالكسر وقد يجمع وفيه لاء في الكرم القابل للاضافه **ق** الى اليا **و** العلم بالجراد
ومنه القراءه الشافيه رب احكم بضم الياء **ق** وقبلها **ق** القاء **و** من
للمنه والامتداد مصوت وفيه الحاسب للنداء قيل هذه لغة طرفا فيهم يول
الياء الواقعة بعد الكسر القاء يقال في يه وفيه بقاء وفيه جاريه وناسيه
جاره وناسيه **ق** وجاءه على الخ قال الشيخ الرافعي اما فتح يانجي والاصل
يابسي فليس يانجي في اقليم الاجتماع يانين **ق** وبقية النام **ق** الخ يعني ان الياء
في قوله وبالربا **ق** التاكيد والرافعه معطوفه على الفعلية الواقعة فيه وقوله وفتح
اما حال او ظرفي ذلك ان تقرأ تعليا معطوف على الفعلية ويعرف بالربا **ق** وفتح
ق وبالربا **ق** وفتح قال الشيخ الرافعي اذا وقعت على ياغلا فاضاها بالياء الا ان
واذا وقعت على ياغلامي بسكون الياء وصلوا الوقف عليها بالسكون **ق** اجود
ويجوز حذفها باسكان ما قبلها كما تنق على ما حذف ياء وصلوا وذلك على قوله
من وقف على الضايعه بالسكان الضاد واذا وقعت على ياغلامي بفتح الياء **ق**
بابدال التاء بالياء لانها متساوية في النطق كما تراه في اخر الكلام ولما كانت

النسب

و صلوات الله على من لا ينقطع عنه
الحق ما شاء الله

سچا خانہ ہے

بشأنه لا تضره إلا بهن فلهذا لا تخرج من الكلام إلا أن لا تضره إلا بهن

[illegible]

والمناويع

۵۵

عنه تأييد بخلاف بنيت لاجلها عوضا

اجزاء الاعراب عليها **هـ** او لمجرد التخييف فتخرج نحو فاقضه لان حذفه لا يحل ولا كذلك انما هو في الالة
حذف اخره لانهم احد الاخرين اما تقديره بالاعراب اذا سكن الاخر واما اجزاء الاعراب
على حرف العلقت او احرز وذلك لتيسر وقيل في اخر اجزاء الرخيم حذف في الترتيب كحذف
في يد حاله الاخر **و** الالة اخر من قال انه حذف في الاخر بلا حلة وعلى سبيل المثال
اراد منه المعنى والاعتبار في الالة نزع الشدة بلا حلة **ز** بار جاء الضمير كرفع
الالة فتم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق **ح** والضمير المحذوف في الاسم
كان الترخيم بالوجه في غير الاسم **ط** او شدة الترخيم اكان او اقل في التماسه والاشارة
ان التجميع الضمير المتولد من تخيم التماسه **ث** الالة بقية مصانفا لوقال ان بقية نوما
لما كان الالة في اخر اجزاء شبه المضاف او سبق منه المفعول من مقابلته المضاف وبشرته
ج او حكمي قيل ان كفي بذكر المضاف من المذهب به اذ هما متحدان حكما **د** لانه ليس
اخر اجزاء التماسه نظر الى معنى التماسه من بدا حله اذ كان المركب الاشارة على ان كفي
الاول بمنزلة زاء زيد واما قوله لم يكن على تبيينه ان المضاف من حيث انه مضاف
لا يتبع بدون مضاف اليه **هـ** واما الثاني فخلافا للكونيون نحو قوله حذفه واظلمكم
بآل حكمه او حكمه **و** لانه ليس اخر اجزاء مبداء اذ لم يكن المركب الاشارة على
اما اذا كان على فلان المركب الاشارة في راي حاله بغيره قبل العليانية في استعمال كل من كفي
بما عدا **ز** فتشيع الترخيم فيه بما بعد رعاية اللفظ والمعنى **ح** ولا جملة بعض العرب
يرحمهم بجملة كوفي في كفي ما كوفي بان بطل **ط** ولما ياتي على التثنية لم يلزم نقص الاسم الذي
في حكم المذهب لما قبله بكونه النقص فيما ليس في حكم المذهب كقوله وما واما كوفي **ث**
فان كوفي في شدة والاشارة لا يعبر **ج** بلا حلة توجه به واعتقده بكون النقص با
حالة التوجهية كعصا وعصا **د** واما بناء الشانث فذكره الترخيم فيه والهاء عمل
اخرية الترخيم منه في بعض المواضع معاملة المرحم على فتح التاء واذ اوقف على ذلك فخرج

[illegible]

هَذَا التَّفْصِيلُ وَمَقِيلُ يَحْذَرُ حُرْفَانِ فِي مَقِيلٍ مُحَمَّدٌ

[illegible]

نصف

[illegible]

موسى بن جعفر

محفوظ استغفارة

كما قال الهمزة الشريفة
مجازاً مشهوراً في العربية
في قوله تعالى فيجعل التوفيق

[illegible]

بعدها

الفصل الثاني

[illegible]

تقدیر و جلالہم اللہ تعالیٰ فی الدنیا و الاخرۃ
و علیہم السلام

بروز بہار سنہ

والتقوى على الله تعالى ما لا يدرك بحساب
فمن سجد لله سجدة أضاء له بها نورا
سنة أو سبعين سنة فمَنِ اكْتَفَى
بِهَا سَنَةً أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً

تأليف
فروق

توكل في زيد هذا انما هو ما كان عليه في الوجود قبل ان يولد له زيد وهو مقدم على هذا وهو انما هو على شرطه

قالت امرأة ادركت عيسى فاحتمت منه الطلاق وهو مثل شاة
طلب الشاة فاحتمت منه بسبب المعصية قاله شاة صغار مثلا التفت على فليكن النفس
من النور صا شاة **ق** وفي اطراف كذا الاطراف فانه شاة بوجه وجسم ويسمى
الكلية وشاة كرون **ق** من رتبة اذا استعمل بالارض فليكن عليه شاة
صغار مثلا كرون وقد نواضع من شاة كرون **ق** والمصنف ان النعم ان فيها معناه ان
فكر الجبار ان يكون طويلا العنق فانه كذا فليكن طويلا كرون **ق** اعطاء
وهي النعم في الصلوة **ق** بمثل في فارة الاسير واستنديد الدم في قوله تعالى
لهم الشيطان انهم قد مضى عن السبيل فم لا يهدون الاسير او او المعنى
فهم لا يهدون الان يسير او ويجوز ان يقال ان بدل من السبيل او فمضاهم من
السير وهو لا يراى على التقديرين ويجوز ان يقال ان بدل من اعمالهم وزين
لهم الشيطان ان الاسير او تعطيل كرون لهم الشيطان لئلا يسير او او فمضاهم
عن السبيل لئلا يسير **ق** او فمضاهم او يبد او مطلق على الاول ففهم انهم في قوله
اسم بالفعول واللام يكون التقرين ما في المعنى على يوم الجمعة في يوم الجمعة
وعلى الثاني لا ففهم ولا يابى شاة التجميع على المعنى وهو ان شاة في الوجود
لا يابى بعض او فمضاهم **ق** او فمضاهم على بناء على شرطه يعني ان على بناء ولا
ان تقول يعني ان على بناء لا يابى شاة او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
على المعنى او فمضاهم لا يابى شاة او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
رايتهم راى جدي لان ليس من هذا السبب لان الحجة الثانية لم يأت بحجة التفسير بل
انما يابى شاة لئلا يسير او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
له كونه على كونه زيد اعلمه كابت **ق** كل اسم انهم فليكن كل لبيان المعاني **ق** بعده
فعل مضافا او فمضاهم على الضم **ق** وزيد انت هذا راى لئلا يسير او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم

الاسم

توكل في زيد هذا انما هو ما كان عليه في الوجود قبل ان يولد له زيد وهو مقدم على هذا وهو انما هو على شرطه

الاسم في قوله زيد هذا انما هو ما كان عليه في الوجود قبل ان يولد له زيد وهو مقدم على هذا وهو انما هو على شرطه
صغار كرون **ق** من رتبة اذا استعمل بالارض فليكن عليه شاة
صغار مثلا كرون وقد نواضع من شاة كرون **ق** والمصنف ان النعم ان فيها معناه ان
فكر الجبار ان يكون طويلا العنق فانه كذا فليكن طويلا كرون **ق** اعطاء
وهي النعم في الصلوة **ق** بمثل في فارة الاسير واستنديد الدم في قوله تعالى
لهم الشيطان انهم قد مضى عن السبيل فم لا يهدون الاسير او او المعنى
فهم لا يهدون الان يسير او ويجوز ان يقال ان بدل من السبيل او فمضاهم من
السير وهو لا يراى على التقديرين ويجوز ان يقال ان بدل من اعمالهم وزين
لهم الشيطان ان الاسير او تعطيل كرون لهم الشيطان لئلا يسير او او فمضاهم
عن السبيل لئلا يسير **ق** او فمضاهم او يبد او مطلق على الاول ففهم انهم في قوله
اسم بالفعول واللام يكون التقرين ما في المعنى على يوم الجمعة في يوم الجمعة
وعلى الثاني لا ففهم ولا يابى شاة التجميع على المعنى وهو ان شاة في الوجود
لا يابى بعض او فمضاهم **ق** او فمضاهم على بناء على شرطه يعني ان على بناء ولا
ان تقول يعني ان على بناء لا يابى شاة او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
على المعنى او فمضاهم لا يابى شاة او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
رايتهم راى جدي لان ليس من هذا السبب لان الحجة الثانية لم يأت بحجة التفسير بل
انما يابى شاة لئلا يسير او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم
له كونه على كونه زيد اعلمه كابت **ق** كل اسم انهم فليكن كل لبيان المعاني **ق** بعده
فعل مضافا او فمضاهم على الضم **ق** وزيد انت هذا راى لئلا يسير او فمضاهم او فمضاهم او فمضاهم

الاسم

على الصلوات لانا نقول بدخل في مثل كل شيء فعلوه في الذب اللزم الان بعينه في الفعل
 في السليط في يكون في قية السليط ضروريا ولم يكن حال هذه القيد وسابقة وان كان قال
 الشيخ الرضي **في** بالشراف في مائة لان الشراف في انما يكون في المفعول **في** او بالزوم
 ولو بالمرسلة كما اذا قال قلت كذا منضوب بمقدرك في زيدا او افلا غلام ضربته اى
 لاسبت زيد الهنت او افلا ضربت غلامه **في** ولا يتصور ان يقع تقدير سليط الفعل المكسب
 بالزوم فيون الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيكون زيد ضربت
 غلامه الا التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر للفعل المقدم
 ومفعول الظاهر متعلق المقدم وكذا يجوز تقدير محيا وزنه مع متعلقه في زيد ضربت غلامه
 وجوز ايضا في مائة الصورة الاولى تقدير فعل المكسب **في** ينصب بفعل يرفع ما بعده لا
 بالمفعول كمنهيب اليه بعضهم لا يرفع انا مائة الصورة الاولى يجوز ان التقدير ما بعد الاسم كمنهيب
 ناهيا يتكلى بالان يقال انما سادته مائة افعال صالحة لان نصبها في وقتها في جواز
 الهنت والابست اما الصورة الاولى فيها انما لا يجوز تعلق فعل طالما لم يرفع واحد **في**
 بمفعول بالاصالة فتعلقه بالشيء بطريق التبعية بالان يكون احد من الملام الا ان كان
 كان الشان يدل على الاول لم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل بل يتقدم المفعول
 بالجملة وان كان الاول يدل على الثاني لم تقدم الثاني على المتبوع مع تقدم الفعل بالجملة
في في مكانه لا ضمير قال قد مره في الثانية اى في مواقع بظن في باء والنظر ان من قيل
 الاضمار على شرطه التفسير في الملام منه في الواقع **في** ويختار الرفع ابتداء في سلة من كلف
 تقديره على **في** بالابتداء في الكلام يتم ان ارفع فعل كان ناهيا ارفع فعل وليس له في الوجه
 اختيار الرفع **في** اقربته ترجع خلاف الرفع ارفع بوجه يعقوب جانب النصب سواء كانت
 مع وجوبه او اختياره على الرفع او سواته وقيل القربية بالمرحبة لان المصلحة للنصب
 موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتقاء القربية المطلقة يستلزم وجوب الرفع في اختيار

نعم وجملة

نعم وجملة ضمير قوله قد مره في الثانية اى في مواقع بظن في باء والنظر ان من قيل
 بسلامة من الخذف يعني ان في الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم
 خلاف الاصل وهو يكون مجزئة قلت كناية كذا لا يكون وقوع الجملة خبرا سهوا من
 خبرها لما قد مره في حذف المسند اليه في قوله يلزم مع خروج مثل زيد ضربته عن هذه
 الظاهرة بطلان وانما راجع الظاهر اليه بغير **في** على ما كان الشيخ الرضي في قية الرفع
 في انما يجمع قربة النصب فيكون اقرب منه شيان ففعل على ما ذكره ان وانما الظاهر
في مع غير الطلب لم يقل مع تخريج انه اخبر لكناية الانتقاء ما وجب اختيار النصب
 والا وان يقول ارفع مع عطوف كمنهيب التي بعد على فعلية او مع كونها جوبا بالجملة
 استقرائية فعلية في انما زيد فقد اكرمت في جواب الهم كمررت لان القربة التي تقو
 جانب النصب في التماس والتطابق المذكور **في** كالامر والنهي والاعطاء خصه
 الطلب به لانها اذا كانت مع غير ما لا يستقرام فمثلا يمكن من انما لا يستقرام
 السليط على الامر **في** فان الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية فليست هي اختيارية الاختصاص
 الطلب بفعل الامر لا التماس الاقتضاء حرف الطلب للفعل كرف الاستفهام والعرض والتفصيل
 والبيان في السلامه من الذي في الكثرة وقوعه في كلامهم **في** فالحكم يلزم الاستجابة او
 الملام للزوم الاستجابة في غير هذه المواضع لو رده بالنصب **في** بسبب سلف جملة
 ولو يمكن **في** على جملة فعلية حقيقة او على كمنهيب جازم على انما لا
 تقاربا في انما الفعل المشبه بالفعل في حكمه واستغنى كسبوه عن الجملة الفعلية الجملة
 التوقية في احسن بديع وعمر ويضرب كمنهيب فعل التعليل فيجوز وقوله عن العرض
 لا على التماس والظاهر ان الجملة الشان في المشاير كمنهيب اخترت لاختصاصه والا
 لم يرفع عطفي كمنهيبه على الشان في بلايته مع ما لا يخفى عدم تقديره على ما كانت
 لانه يختار الرفع في انما يستقرام **في** انما كان هو الامر والامر اذا كان الامر هو

نعم وجملة ضمير قوله قد مره في الثانية اى في مواقع بظن في باء والنظر ان من قيل

بعد فوجئ زيد اعترفت لان حكمه سهل كما ضرب الشيخ الرض فلو قال ابو عبد الله كذا
الكان اشكل نعم لو كان اوسع الاستعمال لم يقع خلافه قد مر مره **فصل** خلقه في تقدير
الفعل **فصل** اللفظية والشرطية على ما ذكره من اهل طائفة الفاعل فان في هذا
سنة عندنا في قول زيد خارج واذا وجدت فعلا ذكرت للمصنف العدة فلا يخرج الى
بان تعاقبه ولما لم يقع به زيد مخرج **فصل** واذا الشرحية كما ذهب اليه بسبب
خلقنا كقولنا ناس من مذهب الزيد الى ان حكم اخر في وقوع الحكم بان بعد ما خلقنا
المذهب فان مذهب الزيد الى ان حكم جميع الشرحية في لزوم وقوعه على الغيبة **فصل** ولما
على احوالنا لكنها خارجة عن احوالنا فزيد خلقنا على حظر الوجود بل قطع الحصول
فصل وجبت دون جسيما فان حكمها حكمية **فصل** وفيه مواقع الفصل فانه لا يثبت له
لما زائد بقول رافع فقال ان زيد يقتله فاقول زيد يقتله ويحكمه الزيد الى الاول
مطابقة لمعنى غير فوت **فصل** وعنه نقول ان عطف على قول في الامر على اللفظ
ان في الفرق بينا تحقق اللبس ونحوه فان الاول انما يكونا متساويين الا في وجه
واجب الشرح عند رجعي البعض ورفعه مختار كما في فيه وذلك لان اللفظ اعم
كونه في اوصفة كالاول ان الحكم على كل ما ذكرنا من الفاعل والفاعل **فصل** ونحو
المعنى فكل الشيخ الذي ما حاصله مرجع الى ان لا فرق بين كونه جازما وكونه صفة لان الحكم
بالشيء المخلوق لا مطلقا لشيء لان متناهية العلم كانت المعنى ومنه فانما زيد بالشيء
المخلوق وجعل خلقنا صفة كان المعنى كان مخلوق بالقدرة وفيه نظر لاننا لا نتناول
الشيء المعنى وانما اقتضاه بالوجود كما ذهب اليه من السنة وليس سبب تناوله للمعنى
جاء الى ان يخصص بالوجود والامكان وخلق التعديريين لا بد من تخصيص المعنى بواجب
الوجه وصفاته وانما حكم تخصيصه بالخلق فانه ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة
بالعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدرة ولا يثبت في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا في المعنى

اوجہ

او بالاولى عند الغرض فلو جعل افعلاه صفة لم يكن مفعولا **و** يستوي الامران
في الاختيار **و** قلنا من معارفه بقرينة مطلق عليه كذا السمت من حيث العمل معارضة
بالمراتب اقل عدم حذف العادة من مرجح الرغبة لانا نقول ان ذلك المثال مما لا بد منه في الحالة
بما مر بما لا يتصل عليه بعض التركيب اعتقاد اطلاق ذلك بان الخبر لا بد له مما لا يحد اذا
كان جملة فخره من ان ذلك المثال وقد يتبع كسبويه في ذلك ليس التبيين جملة احمية الجذر
خلفية المجرى مطلقا عليها او غير **و** قلنا قد باعتبار المفعول اذا جعل الجملة خبرا عما
اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر كساده الى المستقر الذي هو في حكم المفعول كما قيل
في زيد عرف كانت كغير مفعولة باعتبار المنزه الذي هو الضمير **و** بعد في الاصل
وما هو في حكمه من الاشياء المرسية في الشبهة **و** والابانته يدور في تحليل خبر المفعول
و هو موجب وخوار على الفعل قال الشيخ المرفوع لاشك ان التخصص المرفوع
والاستفهام والنفي والشرط والتخييع معان تليق بالفعل فالحال القياس اقتضاهم فيها
بالافعال الا ان بعضها بقيت على اول الاصل كمرور في التخييض وبعضها اقتضت
بالاحتمية كليت والعل وبعضها اختلفت في القسيتين مع اوليتها بالافعال كخضرة
الاستفهام وما لا ينفق وبعضها اختلفت في اقتضاها ما كان المرفوع حركة الا ان الشبهة
فان المرفوع في ان امره هلاك يجوز عند الاختصاص ان يكون مبتدأ **و** فانه وان فقد
عليه الخ قال الشيخ المرفوع ما حاصله ان الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضمير اللاحق
الاختصاص بضمير المفعول انما على نصب بسبب الضمير بغيره فمرفوع المحل فيكون
نصب باعتبار كساده **و** ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون مفعولا
الذات بضمير المصدر اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
مصدر الغائب مثابا لفعل مخصص **و** فيكون تقديره زائدا بكسبه الفاعل
الظاهر بالفعل لكسبه زيد الذات به وفي هذا المثال لكسب الصفة للموصوف وفي المثالين

في ملكية تبدأ الحصة كحصة **ف** مع احمى او اسند اليه قال الشيخ الرضا لكم ان قدر
عاطل بشرط النفس يقع من اعطاه موقع الاكم المستعمل به على الفسار لا يراه واقع مما
استقر له المقدرة من الحصة في استحقاق الحصة زيد في الزيادة حصة واقع مما حصة كحصة
موقع الصغير من الحصة وان التقدير من زيد لم يقع الا هو وان قام زيد لم يقع الا هو
ان قام زيد لم يقع الا هو لانها انما هي النصف بالاولى في ان زيد لم يجزب الا بالانجز بزيد
لم تجزب الا بالانجز لانها انما هي النصف بالاولى وانما هي ليست كسبته ب ان اوجب به
لان مسند اليه وزيد لمفعول اوجب بالانجز او كذا فكم المصروف في ان يجوز ان يكون مرفوعا
بافهيه كقدر رعاية الكفره او توافق ضابطه فكره في شرح المصنف **ف** وكذا اخبرنا
وبناء وحرف **ف** لقوله وكل صغير وكبير مستطر السطر بقرينة حيث لا يشارك
او لا يشارك كسبه وكبيره او الصفة **ف** وانما هو له لا يمنع الفاء وبسطه مرفوع عند الياء
لما بعده ما قبله ما قبلها نحو قوله تعالى **ف** وركبوا كل فريق من بعض سبعين رجلا
ف وقوله الثانية والثالثة او ما على المصنف على كل شيء مخلوقه فيكون التقدير وكذا الزائدة
والثالثة وجمله قوله الفاء بمعنى الشرط لتقليل وجمله قوله وجملتنا ان بتقدير كجمله او كجمله
الاية قبلنا لتقليل اخر معطوف على الاول او ما على المصنف على قوله وكذا كل شيء مخلوقه وجمله
قوله الفاء بمعنى الشرط المشققة من التعليل خبر لقوله كجمله الثانية ان بتقدير العايد وقوله
جملتنا معطوف على ما على معطوف مرفوع على جملة لها محل من الاعراب **ف** سر ربط بمعنى الشرط
فيكونه بالبناء حلت ويجوز ان تكون **ف** عند الخبر قيل سوف تظن بعاطل الظان المقدرة
والظاهر ان تظن كسبته بقرينة الفاء وكذا خبره يوافق قوله تعالى الا الذين اعتدوا الاكثام
ف ومثل هذه الفاء انما قاله لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
لم تكن في قوله تعالى فما ليقيم فلان انما تقرر جاز ان لا يعلل ما بعدها فيما قبلها **ف**
او الزائدة تعجيب الخبر او توقي من انما لتعجيب لعدم احتياجها الى الضمير والزمرة في قوله لم تصنف

کشمیر

لكن في ان يلزم ان يكون الانسان **خيرا** مبتدأ المضاف او خيرا كذا لا والله التقدير بهذا
حكم الزانية والشرع كما يقال في المعقول في الفصل الثاني **والمسألة** ان ثبت زناها لم يثبت
وملاها بما ثبت شرعها او بالاقوال **وقيل** زانية وملاها بما ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزانية معنى ظهور احتمال السببية بعينه **والقول** في الجمله والاحكام والاحكام والاحكام
متضمنة للموجب الشرعي وهو الحكم **وقيل** الجمله التي هي من ان يقال ان ملاها بما ثبت شرعها
او السببية افلحنت الفاء واقعة موضعها الالزام فيها جملتها **واختار** النصب يعني
ان الشرطية اشارة الى قربها استثناء استثنى فيه نفيها التام لثبوت نفيها لعدم
وهو ما ذهب اليه جمهور الجوسية وانما جملته على ذلك ان لا يوجب الحكم لا معناه ان اعتبار
النصب واقع على بعض النصب ايضا **قلت** وهو ان يقع في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر
الاخذ **ورمى** **وقيل** اصطلاح النفاة محمول على نقل السببية لعل النصب به كونه محمولا
او محذورا **قلت** **او** حكم محمول على النصب بالمفعولية **او** حكم محمول على النصب بالمفعولية
بانه ان اطلاق محمول على المفعولية باعتبار ان محال اثره على **وقيل** تقديره انما انصب
بالضمانه الا يقال بالثابت بدون التقدير **وقيل** في هذا القسم الذي هو محمول واما
فلا يبرر او محذور الظاهر لا يوجب في الغالب الا ان يطلب وقد يمتنع في كلامه او بالشر
وسبب بعد رجوعه لا حذر وغيره فقد رجع في رجوعه في رجوعه بالاول او كذا كذا في الرجوع
الرجعي **وقيل** او كذا المحذور بهذا القسم بل هو فلا يبرر او محذور السواء كان الخط مضافا او لا
والنصب متحملا او محمولا او محمولا **قلت** على حيفه محمول قال الشيخ الرضي في قوله او كذا
المحذور من نظره او كذا محذور رفع عطلة على قوله محمول بعد من حيث المعنى الا ان يفتقر
في الاول مضافا او كذا محذور وفيه نظر ايضا الا ان التقدير من انواع المعقول والذات ليس
منها وفي بعض النسخ او كذا بصيغة المحمول وليس له وجه لان او هنا انصائية او ليست
اخرسية فينبغي ان لا يدعى مثل كذا محذور قبل او كذا محذور قبل محذور وملاها بما جملته وانما جازت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة فليكن محجور بغير قصد فيه **ف** مذهبنا كان اولى واما انفعاليه فهو على ان
 ليس هو انما انما عالم معتبر له حد ونهاية كالماء والحد وهو ما اعتد به في كذا كالماء
 والعلية والشر والسنة **ف** وطرق في المكان ان كان المكان جمل الصغير اجماله
 المكان ولا وجب ان يقول ان كانت على كانت اضافية الخوف في الاطلاق بسانية
 لم يخرج لليلة الواقعة قبل الاعيان لان عاريا للمبين **ف** وفي المذهب ما يفرق بينه وبين
 المتقدريين واما تفرقهم فمذهبهم من قال ان المذهب هو النطق والمعاني منه
 هو المعرفة وفيه ان هو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويحكي وقته بان لم يكن
 لا يراه واما بانه حقيقة لما قاله الفاضل الفريسي في الكفاية من ان البرية استترة
 بالافاق فلهذا لا يستوفى قبل بياضهم من انفسهم فليست في المذهب من الزمان والوقت
 في المذهب البيت **ف** وعند ولد رويح وبينا وعلق وليس كالمذهب عندهم جارية
 النصب لان جانب ما يجهلان مما جهة وجب عطفها وكذا ومهور لا ياكل فيها فليست
 جانبها بل يقال في جانبها او الجانب كذا اخرج واما في السبيل فليست في المذهب
 فان المذهب ليس هو كالمذهب والميل فمذهبه **ف** وحمل عليه بغير المذهب كالمذهب
 المذهب ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل المقادير على
 ايضا على البرية استترة لربها في الانفعال فان النعمان ابتداء المذهب مثلا لا ينقص
 موصفا دون موضع بل يحصل ابتداء وانتهى بانه كقول خلف قد سماه ويحتمل شيئا
ف ونظير ذلك ان يكون على ما علم معنى الكثرة فلا يقال كتبت مصحفي في مكان
 كذا قال الشيخ الرضي انهم المكان الذي اوردتهم زياقة وان كان مشتق من حيث ينبغي
 الاستقراء الكون ينصب بالاد على خلاف ذلك وبما ينصب اعطان المذهب وهو مشتق
 وكنت ونزات وان لم يكن كذلك فلا ينصب لايضا ينصب المكان المتخصص **ف**
 ما يورثه فلهذا كانت **ف** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في حله كذا

عبد الباق

ان عن فعله المذهب هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزم كلمة
 في غير المكان وهو ضوئها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول من المصاير والملازمة
 غالبا ويكون عند خروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على ان المذهب ملازمة
ف والتفصيل فيه انما يشار في نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يشار فيه
 نحو ايام الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال بسبب الصفه
 كما يوم سرت فيه في الصبي ما يستوي من الامرا ان نحو زيد سار و يوم الجمعة سرت
 في اس مود ما يجب فيه نحو ان يوم الجمعة سرت في قال ما فعل الامر ما هو حاصل
 على الفعل وهو مود ما يجب في الصفه او يجب التحقق **ف** الا ان يراه مود لا
 يقال يخرج الفعل له المجرور نحو هذا السعد لان العارضة المجرور هو المجرور لان
 التحقيق ان العارضة المجرور هو الصفه فانه الصفه على ما في كفاية الرتبة والتفصيل
ف فان التاويل بالعرض لا يحصل بالعرض لان قلت كيف يحصل التاويل بالعرض بترتيب
 عليه مع افتاءهما في التاويل فلهذا اورد بترتيب ما يتصفه التاويل بترتيب التاويل قال
 الشيخ الرضي العلة الى علة التاويل اما نصب التاويل بالعرض فمذهبه العلة الحقيقية متراكمة
 حيث في العلة الزمان او هو خرجت بالعرض الحقيقية لم ينصب منه النية **ف**
 وتعدت عن التاويل جينا قيل والوقال وحاشا تشبيه المكان احسن الاصل في الكلام
 المنازعة للاجتماع والظهور بالجماعة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتبيينه عدم
 تعلقه والاكتمال بظلاله **ف** والقائل الخ او الفعل بقوله انفعول لا ينفع
 مستقلا كما هو المعروف من الكلام يخالف خلاف الفعل الرجاء **ف** خلافا للاجتماع
 وخلاف المذهب فان عطف حال فيلزم التاكيد **ف** فانه عطف مصدر بخلافه كونه
 مضمون في الفعل لا تفصيله وبينا ان كان في ضرب ثوبا فان معناه اوردت
 بالعرض تاديبا **ف** وجبت في العطف عن الحرف جينا في ان العطف متاويل

وانما يعيدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التخصيص بالنصب
 على المصاحبة كونه النصب العطف الذي هو الاصل اذ لا راد قلنت فاذن على المثال ان يكون
 ليس بعدل عنه وكلامنا فيه فالحاجة الى القول لم يجب ليرجع قلنا كان الكلام هنا لا يختص
 به الا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **في** قال العطف فيه يمنع من ذهب ليرجع الى ان العطف
 في الصلة المذكورة فيجوز ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار **في** حيث لا يمكن ان يكون
 العامل المفعول بلا حاجة قال الشيخ البرقي الى حاجة ثابتة وسبب التخصيص على المصاحبة هو هذا
 جواز القوم النصب اختيار العطف قالوا لا يقال ان قصد النصب على المصاحبة
 وجب النصب الاطلاق **لان** العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرافعي الكوفيون يجوزون
 في السعة والبعضيون للمفردة اما في السعة فيجوزونه بتكليف وذلك باجتماع حرفي
 مجزوع الى افعال مقدرة قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف الالف بقصد النصب على
 المصاحبة وهو اول ما قاله المحقق لورود في القرآن كقولك تعقبت الوان ببر الاشارة
 بالجر في قوله **في** وانما حكمنا بمنزلة الشعر بالنصب العطف في المثالين الاولين
 كلمة الاستفهام وحرف الجر اطلاقا بان العطف في الاخير ايضا شتان كلمة الاستفهام والآخر
 بعينه المصدرين العطف والعطف في الاشعار على المعنى الفعلي في هذه الاشارة قوله تعالى
 الامر بما يظن من ذلك واما في قوله تعالى في الاشعار فغيرها ما ضعف لغو
 معاينة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وهو معاينة الاستفهام باخره في المثال
 الثاني والعلم لم يفرق بين الاشارة في الحكم والشيخ الرافعي فرقه في الحكم بين الاولين والآخر
 وبين الاخرين **لان** المعنى ما يقتضيه وما يتعلق بمفهوم الكلام السابق في الاشعار
 الى قوله به بقوله انما حكمنا وذلك لان قولنا مثل زيد وعمر غير محذور في تقديره وذلك
 مثل ما ذكره وهو ان العامل المفعول مع جواز العطف مثل ما ذكره وهو قد عليه حاله
 الاخرين وكل قضية متضمنة بحكم تعلقها بالعقبات لا محذور مما حكمنا بمنزلة المثال

في المثال الاشارة **في** الى حاله من حال الشيء كقولنا تعقبت الغاسق بعد ان قيل لانه لا يخرج عن المثال
 خالبا **في** وما يليها هيئة الفاعل المرفوعة الاصل الى المثال الظاهرة المتضمنة لانه لا يخرج عن المثال
 والمعاد هنا الحالة وسبب اعلم من ان يكون بمقتضاها وسبب الحالة المحققة او في تقديره لا يخرج عن المثال
 المقدرة في قوله فاذن قلنا بانها لا يكون اذ قد رتبنا الخلود وهو حفظ هذه الشبهة فيجوز
 وهو قوله في بيشة يستحق شيئا او قد رتبنا بيشة وايضا اعلم من ان يكون باعتبار
 حال نفس الفاعل المفعول او باعتبار حال مفعولها فليدرك النقص في زيد والبود قائم
 لكن يرد النقص بقوله التبرك وزيد قائم ونسب الاصابة للمفصل في قوله انه قائم بعض
 حصة ان زيد قائم بهما هيئة لازم الفاعل او المفعول بل ان زمان الاتيلا وقد سطره كلامهم هو
 التبرك الملزوم بالانام فكان هيئة الانام هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس
 هيئة له لان زيد ولا يتأخر بل وان زمان الاتيلا كان مياضا متفارا فاعلم الاتيلا وانما
 مفعول لم يلائم معقول الاتيلا في بعضها على ان عيان التعريف لا يدل عليه لانه ظاهرة في
 الشيء الرافعي الحق ان الى على فربما يتعقبه وهو كونه والحال من واحد الاطلاقا ما بينهما
 في النسبة جزء كلام البعيد بوقت حصول المفعول تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
 بالاعمال والمفعول او بما جازى جريهما او بقولنا ذلك كلام يخرج المحل الثانية في كتاب زيد
 وركب مع كونه غلام اذ لم يقطعا حال واحد المذكورة اكم غير حدث في مقرر المفعول
 جملة وهو لنا غير حدث احسن ان عن كونه رجوع رجوع **في** اعلم من حيث هو فاعلم او مفعول
 في قوله الى على ان مدلولها يدل على هيئة الفاعل او المفعول بل من حيث انه فاعل او مفعول
 محذور تأنيلا في كونه لا على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما **في** لا يلحق اذا
 توافقت حال الفاعل والمفعول جازا التعريف كقولك ضربت ركبنا زيدا ركبنا والجميع قوله
 ركبنا وانما اختلفنا فان كان هناك قرينة تدل بها صاحب كل منهما جازا وهو
 كونه حالنا كما قلنا لفت هذا مقصدا احتج به وان لم يكن في الاصل جعل كل واحد منهما ما بين

صاحبه جو تويت ميت خذ رانيد امصد او يجره على ضعف جعل حال المفعول بالجنبه تاخير حال
 الى على يفتح احد الحامين يجره صاحب كذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح الفصل حق
 الحان المعرفه ان لا تبت عليه حده تبت صاحبها **ف** نفعنا او من غير عن الفاعل والمفعول
 او حال عنهما او جرح كان المفعول كما اشار اليه في الشرح **ف** او نطقا بانما يتجزى به شيئا
 الى هذا تعقيب العمل **ف** فكان الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بغيره مع علامه
 اتي بهما فانا **ف** فكان الحال من الضمان اليه لان الدخا في ذلك **ف** حكم المفعول **ف** ولو قد
 به من اوقاف على حال بعضهم من جوار الى عن المفعول معه وعن المفعول بانما يتجزى به شيئا
 جوار الى حال عنهما شاملا وليها بالفاعل والمفعول ولا يفتى انه لو قرئ كذلك لم جوار
 الى عن المفعول فيه **ف** وزيد في الدار قاتبا مثال اللفظ المكفوف حكمي هذا توجيه
 جيد لكن المعنى جعله في شرحه مثال الفاعل على المفعول ويحتمل ان فاعل الخوف في على فاعله لان
 على مفعول في نظم الكلام لان حاله ان اعتبارا على حاله يمكن مفعوله المفعول كان
 في حكم المفعول من المفعول او يجوز ان يقال ان في حاله زيد وهو مبتدأ في حكمه فاعل **ف** كان
 مفعول لاني ووجه الضمير انه يجره على الخوف لان يجره اخلاقا على حال الى صاحبها **ف** او
 يجوز عند الكثيرين على حاله الى جرح فاعلا معنويا على التفسير **ف** باعتبار مفعول المفعول
 او التفسير الاول او لان زيد شار اليه لانه عليه في التفسير حقيقة لمعنا زيدا مع
 نفاذ الاسم والفعل قوله وعاملا به ان فعل الفاعل حسنا لتحقيق لفظية الفاعل
 والمفعول ومفعول به يجره ويضعه فوطيه لا متعلق تقدم الحال على الفاعل المفعول جوار
 على اللفظ المفعول من تخصيص الاقتضاء به وكان اردوان لا يفضل بين وجهي التقدم
 والا ان السبب ان يترك ما هو مفعول في عينه في التفسير **ف** وهو مفعول كسبه ووجه
 صيغه **ف** كما يشاهد ووان التفسير والمفعول في الحروف المشبهه لعدم ورود التمثال
 على حالها على صيغه **ف** والتخفيف والتعجب قال الشيخ الرضى انما يجره على حاله لانها لا يجره

هذا هو الوجه في قوله
 فاعله لانها لا يجره
 على حالها على صيغه
 فاعله لانها لا يجره

بالنقد هو خبر فاعله على خبره لانها لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله
 لكان اللفظ لست ايتى راجع وهو خبر وليس على فاعله بل معناه نعت ايتى راجع وانما لا يجره راجعا
ف وكان احد جانبا وزيد كذا وكذا وزيد احد جانبا وزيد كذا وكذا **ف** لان التفسير
 قبل والاولى ان جوبه كذا وكذا والبناء في العلوية وفيه المفعول له جوار للمعنى انه يجره لانها لا تكون
 معلوما والحال ان العلوية باعتبار جوار ان يكون مجرورا باعتبار **ف** كذا وكذا موصوفه الخويل
 مخصوصه بدل موصوفه يستعمل مخصوصه بالاضافه لكان احد **ف** يستغنى عنها وعلمها هو
 بنفها او نوتها في خبر نهى او نية او بعد **ف** ان جعلت ارجاها لشاربه الى ان ليس لها
 في الاستثناء والاولى ان يكون مفعولا على الاضمار او الى ان جرحه فاعله على فاعله لانها لا تكون
 امر او على خبر مفعول لا يجره لانها لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله
 يكون حاله لامر او خبره بالاضافه او موصوفه **ف** او واقعه في خبره استعمل لانها لا تكون
 المعركة الواقعة في خبره لانه لا يجره خبره جوبه **ف** او بعد الانعكاس لانه لم يجره خبره
 صغره تعيين الشكر عبارة التبت حيث قال لا يكون ان صاحب الحال لا تكون موصوفه او غيره
 ببناء المعرفه المستغنى عنها خبر الاستثناء او بعد الانعكاس او بعد ما عليه الحال المستغنى عنها
 في قوله بعد الانعكاس لا يمكن ان لا يكون لان يقول ان يجره قوله بعد الاوabin قوله موصوفه
 عليه تنازع في قوله الى يجره الا فاعل الطرف هو خبره الى ان يجره على الله هبنا لانه لا يجره
 ولا يجره لانها لا يجره من اعتبارها على يجره وقوله الظرفية صفة لقوله موصوفه والنقد بعد الى انها
 ثم قال لو كان او غيرا لانها لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله لانه لا يجره على حاله
 الا الدخا على الحال فيقول الكلام فاعله قال ذلك واما الاضمار واما قال انقصا لاني لا انقص
 بعد الا ان يكون استثناء مفعولا او استثناء المفعول لا يكون في المعجب لانا واما قال المفعول
 حسن التفسير لانا لانها لا يجره ما بعد ما علمها فاعله لانه لا يكون الى صفة لانه لا يجره
 عنهما وقوله نظر لكان وقوله صفة بعد **ف** او بعد ما علمها الى انها صفة التفسير لانها لا يجره

[illegible]

لا التفتيح

[illegible]

المسجد الشريف

قوله والاعطى الخور الخور منهم من جاز تقديم الى ان كان مرصوفاً او منصوباً كما في سبيلهم
 البصر بكون احوال الكونين فلا يجوز ان تقدم عليها الا في صورة واحدة وهي ان كان صاحبها
 مرصوفاً الى ان توافر اربعة احوال **قوله** سواء كان مجزواً بالاضافة في نفسه بما اذا كان المضاف
 جزء المضاف اليه او جاز تقديم المضاف اليه من ان لا يجوز التقديم لكن على قلته نحو جاز في
 سالتنا بدينه وابتاع حقيق ملة ابراهيم **قوله** لان الى ما تابع اه قبله لا يرب عليه ثم كذا
 جاء في بيان الفاعل من حيث انه مسند اليه على فعل الفعل وانه اضعف من ان يثبت اليه
 قوله ورجع تقدم ما جاء صاحبها المجزواً وان كان كثر الى ان المجزواً لم يسبق الى المضي في تقدمه
 فلهذا جاز لو قيل **قوله** يجعل كانه حاله الخافى والنعى ما رسلناك الا ما عاينناك مما
 بهم ان قلت انه على المذهب عليه وسلم كما رسلنا ما نساها رسل امر الخفيف على المذهب
 قلت المضاف الى حقيقة كذا اذا جعلته حالاً من التمس لانه على المذهب مبعوث في الغالب
 الا قلته الى قبله لعله اهل قبلهم الا يكون الكفى في وقت الارسال وليس كذلك لانه فيه عنه
 قلنا حالاً مقدراً والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما في قوله تعالى اليه **قوله**
 والى المضاف الى كانه في الشافعية وكثير منهم من يقول ان تأويل المضافه خصوصه بفعاله
 وفعاله وفعاله **قوله** ارسا كانه في الرعايه شافعية وبعضهم يجعلها مقصداً
 او كلف كذا في الجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتخص لان كانه كفاً طبعه لازمة
 الى اليه في بعضه كانه خرج بالشيوخ الرضى ولا يخفى ان الشافعية من هذا المذهب **قوله** سواء
 كان الدال مشتقاً او جامداً قال الشيخ الرضى من اللاحول الغيرة المشتقة قياس الى اللاحول
 وبه جماد مرصوف بصفة به حاله في الحقيقة فكان الاسم الى الماس وحطوا الطراد الى
 هو حال في الحقيقة كونه له تعالى انما انزلناه قرآناً عربياً وكونه جاز في رجل ابراهيم
 ومنها ما يصدق به التشبيه كونه جاز في كذا اه مثل السه وشمسها ومنها الى حال
 كونه في الشافعية ووجهها وضابطه ان يفصل التخصيص فيجعل كانه جاز في كذا

الجزء قسطاً وتصب ذلك القطع على الحال ويأتي بعده مجزواً اما
 مع او العطف او مجزواً مجزواً نحو بعت البر فقيرين بدرهم **قوله** وهو ما
 يعني فيه موصلة الاظهر ان يقال ما بين فيه نوع موصلة قال في العرائف **قوله**
 في ما او ما بداهة النظم طلوع ثم خلال بالفتح ثم يلج بالفتح ثم يسرع
 رطب ثم غمر وهو ما فيه تلاوة وكبير **قوله** لا حاجة الى الاما والى البر بالبر
 هذا اذا كان هذا المنة الى النظم لان المبر هو النظم كما يدل عليه تنق
 اما ان كان اشارة الى التمسك هو النظم فلو كانا بالفتح وبالفتح **قوله**
 او المذكر **قوله** لانه اذا اتلف بفتح واحد قد مرغض في ذلك في ضي
 المحدثين لا يوجبوا جملة قال الشيخ الرضى قد بينا في الجملة الى ان يمتص في قوله
 فيعرب الجزء الاول منها امر الى الال ويلتزم في شكيه لقيامه مقام الحال
 وقوله لا يخرجه في نحو ما بيد وبيد بن ان التقيد بالفتح ونحو بعت
 الشافعية بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قوله بعت الشاة
 شاة واحد هما والواو بمعنى مع كذا في كل رجل وضميمة الى شاة وكذا بريم
 مقرون في نصب ههنا الجزاء بقبولهما الى الال قال الخليل يجوز ان
 يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة بدرهم وانه صدرهم **قوله**
 لانه الى حال بمنزلة الجزاء الى حال يفيد خلق الفعل بالفاعل او المفعول
 بوقت وقوع مضمونه ولا يقيد به الاشارة وقوع مضمونه **قوله** ولا يخفى
 والواو كما كانت الجملة الى اليه فضيلة اضاحت لزيادة ربط ولهذا
 لا يكون الواو لا يربط في الجملة الواقعة جزاء وصف الا ان حصل لهما
 او في الانفصال وذلك بوقوعهما بعد المنة كما جعلت بليست وقد
 يخفى الا ان كانت مجزولة وما جاء في رجل الا وهو ضيق **قوله** في كونه في حكمها

وفي قوله
 لا حاجة الى الاما
 والى البر بالبر

بالشديد لا يثبت نفسه فلم يحوّل الفعل الى الغير انتقب ما بعده بوقوع
 الفعل عليه فصار يغني عنه بالتشديد في كعنه الموضوع له حيث انه
 موضوع له فعل الموضوع شامل للموضوع الغوي المجرى لان اسم العدد والكيل
 والوزن اذا اريد بها الكعنه الحقيقه وبهم العدد والكيل والوزن لا
 يستعمل في غير احوال يستعمل فيها اذ اريد بها المعدود والكيل والموزون
 كما سبق وبهم فيها جازي كتم المطلق منصرف الى الكلام في موضع ما ذكره
 الشيخ الرضيه من ان اللفظ المستعمل لا يدل على التثنية والجمع ولا ينفذ فيها
 بالانبات قد يقال في معاملة المعدود وقد يقال في معاملة الماوض الطارئ
 والكل هو ههنا هو الثاني **ف** لكنه غير مستعمل في الموضوع ولهذا يكون حقيقة
 في كل واحد مما بينهما بخلاف الغير من ان اطلاقه على خصوصه منه مجاز **ف**
 وكذا يقع به الاثر من ان احوال الجمع لا ينفذ في كل واحد من التوابع كلها
 فلو كان كذلك لكان بعد لا يقال في جملة لا حاجة الى ذكر المستعمل لان
 صفة المشترك قد فرجت ذكره لان نقول يجوز ان يقال ان في كل المستعمل
 لاخراج الغرابين الاخر العينة لما يراه من المشترك **ف** ولا يهتكم في هذا
 المصنوع ان قلت هذا يقتضي ان لا يعلم التميز عن اسم الكثرة مع ان كثيرا
 منهم من سوا الى اختلافه قوله تعالى وجعل ما فرادى الله بهذا مثلا يميز
 عن ذلك احوال عنه وكذا الى ان لا يفرق في جنس اطلاقا لعل هذا منهم من على
 اراء منهم فهم في اسم الكثرة كلفه رب رجلا ونحو رجلا **ف** ولا يهتكم في الا
 من حيث ان لا يفرق بينه اذ فانه الرطل بالمعنى المذكور وهو الضخم ولا
 يهتكم فيها الى الا بهما فيما يوزن بهما كما انشأ الله وبشبه اليه قد سمره
ف والا من حيث وصفه هذا ما لم يحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول والآخر
 بالحقيقة

بالحقيقة الى الكون **ف** فانه في قوة قولنا في كمنسوب الى زيد قال
 الشيخ الرضيه الذات المقدرة اما معناه في اليا انتقب عنه ان اسم الصفة
 في التميز اليه في كتاب زيد نفس او علمي واحا غير معناه في اليه الما لم يعلم انما
 التميز اليه فتقول في كمن زيد رجلا او شهيدا كمن في كمن زيد على ان يكون
 زيد يعلم ان في كمن زيد او عطف بيا لا قال المحقق الشيخ في قد سمره
 الذات المقدرة في هذين الكتابين ايضا معناه لانك اذا قلت كمن زيد
 هناك ايهما في ان الكمال في زيد ما ان يكون رجلا او شهيدا او اذا قلت
 رجلا او شهيدا كان كمن في رجولية او شهادية **ف** في كمن زيد هو من جعل
 في كمن صفة للرفع كما يقال في الهمم وقال الشيخ الرضيه ان في كمن زيد
 ان ما بعده مصدر وسبب لما قبلها كما قال فقلت عن امرك ان سبب
 امرك في التميز صاه رعا الغواني الكون لاهم سبب له او في كمن
 في الجملة الى التميز سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والقبول
 اليه في الحقيقة بغير تورية التميز فشكل النسبة الى سبب لذلك التميز لانه
 سبب لا اعتبار ما يستعمل في التميز وكذا اعني قوله بعد انما انما
 جعله لما انتقب عنه الى الكلام الذي حدد رانفسا التميز عنه كمن زيد
 زيد نفس لانك لو لا انك سمعت طالب اليه لم يكن ينتقب نفس لانك
 يرتفع ان هو لا يصلح ان يكون نفس زيد فزيد هو سبب لانك
 نفس وكذا اعني قوله ينتقب عن تمام الكلام وعنه تمام الكلام يعني ان
 انما معهما سبب لانفسا التميز تنسب اليه بالمفعول الذي يجرى بعد
 تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان في كمن زيد كمن هو الصانع يعني بعد
 في قوله تعالى طبق على طبق والاول اولى **ف** فهو ما يعذر به الشيخ في قوله

في كمن زيد
 في كمن زيد
 في كمن زيد

اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعقد والرجل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع كذلك كونه ملاء الارض فها والملاء قد راعى على ما بين النسخ
وكقولك عندك كمثل زيد رجل وامام غيرك انسانا وسواك رجلا فقول
على مثلك بالثبوتية وتقول بطلانك رجلا وامام غيرك انسانا وسواك رجلا
او لوضعه ارضا **قوله** ومنوال السمتية منى يا لغزو وهو اضع من
بالثبوتية **قوله** وهو التنوين لفظا او تقدير اكله في خمسة عشر رجلا **قوله**
او النور سواك لان في التنوين اربعة الجمع نحو عشرين لانا في الجمع نحو عشرين
ومها لانا التميز فيه يكون في اوقات متعددة **قوله** لانا المضاف للمضاف
ثانيا لانا الكلام لا يضاف الى الاكسامين بدو لا عطف وانما اضعفت موصوف
المضاف الى المسمى خلاف المعروف **قوله** حافظ اعم الاكسامين هذه الاشياء
قال الشيخ الرضا قد تم الاكسامين فيجب عند التميز وذلك في
شبه واحد هما الفيز وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى الجملة او
التفصيل نحو من رجلا بابها فقرة والملاء من رجلا انما هي الفيز بينهما
وكانت بينهما اسم اشارة نحو قوله تعالى كما ان الارض بينهما مثلا والناصب
للتميز في العنصرية هو نفس الفيز واسم اشارة **قوله** عند الرقود
ضلا راضو ونوعا اريسا من راضو فاضلا فاضلا كرهه قال في السائل
الراقة مكيال موقعا لاهل موريا فاذر اربعة وعشرين **قوله** فيقول له
قوله ويجمع ضم الغلبة لانه لا يتميز غير العدد بوقته الاحالة وذلك لانا
هذا الحكم لا يجرى في العدد مثلا يتميز عشرين موقعا سواك رجلا فاضلا
سواء قصد الانواع قال الشيخ الرضا ان قصد الانواع وجب مجزئ التميز
عن العنصرية نحو عشرين موقعا وان لم يقصد الانواع وجب جازئها شانه اجزاء
قوله الى ان تترك

دكم رجلا

قيل لها قصد قوله

اولا

كونه في الماء

انما يترك اجزاء في اسم الكليات اذ اكانا كبريا وواقعيا فذلك لانا اربعة
جنس مع ان ليس لها اجزاء **قوله** ويكره ان يجمع عندهما رجلا فاضلا وسواك
منه على الترتيب الا ان لفظا في الجملة يقع في اى او كرهها ليس من باب الجنس
نحو قوله فاضلا فاضلا من بابها ليس من بابها ليس من بابها ليس من بابها
او من اجل ان يكون من بابها ليس من بابها ليس من بابها ليس من بابها
عدل مثل ما يرد به بالتعدي **قوله** لانا لا يعلم مثلا عند اضافة عشر بن
لا يخفى ان ردها من لوجها في غير الكليات كونه ولو لم يكن في غير الماهول ان يكون
على بل لفظ التميز في الالباء ليس الا على تقدير ان لا يكون على **قوله** وهو
غير مقصود في الشرح الرضا هو كل فاعل يحصل له بالرفع اسم خاص
يعلم اصله ويكون بحيث يقع اسم المطلق في ذلك الاصل عليه نحو ما تم
صديقا وهو يتبع عند التميز واما الرفع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يكون
التعدي ما يليه على التميز نحو قوله **قوله** ونقصور غير تقديره من
طلب التميز وان افترعه عليه لم يجمع الى لفظ التميز الذي يكون للتفصيل
على شى من التفصيل عليه انما يثبت ما هو طالب التميز **قوله** كما ان لفظا
يقول لانا الالباهم الذي يستعمل التميز ليدلالة ذلك المقدر انما هو
طرف النسبة كذا لما في ذلك الالباهم مستلزم مانوع ابيها في النسبة
بحيث يحصل الطرف ورفع ابيها بها النوع مستلزم الرفع ابيها **قوله**
والطرف صحيح قوله على النسبة والتسوية على ان المقابلة هذا القول القم للشم الى بق باعتبار ان هناك
كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات **قوله** فحينئذ يضاف الى بق الانثى ليس شئ كذا
ان نعم رجلا من جنس في القسم الاول مع ان الصيغة غير مذكور بهذا المصطلح
حاصل كلامه قدس سره **قوله** والمصدر رجلا الشيخ الرضا خالفه شبه

التميز

بق باعتبار ان هناك

الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله اذ كانت كذا المصنف لم يجعله من هذا القسم
 ولهذا انما اضافه الى اقسامه بنسبة الجملة ما يشمل على نسبة قرينة من النسبة
 التامة وليست الاضافة كذلك **ف** نحو حسيك زيد بكيفك زيد **ف**
 فكانه قال طالب زيدا اى كانه مثل يفعل ويبلغ فعل شارعا في نفسه
 واما وكذا في ما عطف اعني وابوة الى **ف** والدرسة الاصل الليرة قال
 الشيخ الدرر في الدراسة الاصل ما يد راي ما ينزل من الرع من التبر
 ومنه **ف** كغيره من المعطوفين هناك كناية عن فعل المحدث صوابه رغبة
 واما نسب فعله الى الدراسة فقد انجى منه لانه الدراسة منفع الى باب نكل
 من عظيم يريد من النسي منه ينبو الدراسة وتضيوع الدراسة ففعل الله
 صدره ما يجب فعله **ف** انما لا اسماء يصح الى قوله والا فهو ما لمصلحة
 في هذه العبارة شبه مشهورة **ف** انما انما في الاصل بطل طالب زيد
 نفس في انفس اسم صحيح جعله الى انتجب عنه ولا يصح ان يكون لمصلحة
 واما قدس سره بنقيض مقدمها يكون التميز لم يكن بغير ما انتجب
 عنه ولكن ازيد مقدمه الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتصف بطل طالب زيد
 نفس واجبا الى اصل الهمد في بالانفس الى يصح ان يكون لجام انتجب عنه
 بالان يكون معناه طالب زيد حيث ان نفس من النفوس صح ان يكون
 التميز لم يكن بغير ما لمصلحة بالان يكون طالب زيد حيث ان نفس انما انما
 بهو ان هذا الجملة انما انما حسن ومعنى نظرا اما ولا فلا بالنفس
 شدة معانها في انفسه والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفث ليس بالان
 بالانفس الاول والباقي انما انما صالح للمطلق واما ثانيا فلا هذا الجملة
 ما من النسبة انما انما نفقت الشرطية يكفى زيد راجع الى هذا الجملة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۵۱

تفتيش

[illegible]

مکانات

[illegible]

۴۵ قسمة

[illegible]

لعلی، معنی و
الکون و بعد سنی، سید و لا ینق علی ملک و لا یراجع الی احد الا الاله العالی

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فمنها ما كان على يد من كان له اليد الطولى في ذلك الزمان

[illegible]

والانكار والتعويض في الامور بعين العباد عن غيرهم وبما لا يفيض الله تعالى به لهم لكان خلقا في صفاته
السيرة الباطنية لمجرد الاستغفار وما قالوا بالجوهرية السان على انهم صنفوا في صفاته التي افاضت بعينها على الخلق
فغير كما لم يصفوا في الاعمال التي افاض الله بها على الناس بل افاضت في قلوبهم **ف** وانما قولنا ان الرباط في
فان القيد الايجاب بانه اوفره **يدل** على محله حيث تبيت المحصلة المذمومة التي تفعل شره العبد تبيت ان
تبيت لنفسه **ف** كما ان الذي افاض الله به من الصفات والاعمال على الخلق وتوجه اليه بالتحقيق لا شك
اذا اخذت الامر من طرفي انك لا تفتقر الى الطرفين **ف** ومنه وما وجب احدهما ان يكون على
بانه متصور يتبع في نفسه ضيقا لا تسكن الى ان وان **ف** ويجعلهم مفعول في ذلك السبب مفعول في الخلق
ينبغي ان يكون على حكمه في السائر لا يخرج من ان يكون مفعول وجوب البناء على البدل انما هو في الحقيقة مفعولهم من
كلام الشيخ في قوله ان السائر وان كان في السبب يجب بان يكونوا من الصفات والاعمال في ذلك السبب مفعول السائر
حكم على البدل فلهذا **ف** واجره على ذلك الحكم احكام الله الاضافه وذلك الحكم المتين في جميع الاشياء
والله المستند الا وهو انما لا ينفق هذا العلم واما عند الشيخ في قوله ان الله والادب والادب **ف** وارجوا
لا يعلم المضاف عليه ان الله لا يستعمله في نفسه بانه مضاف اليه بان الله مضاف الى ان الله لا يكون ان الله
لا يكون ان الله وجبه ولم ينفذ في النعمان في الاعمال **ف** او لم تكن ان الله مضاف الى ان الله لا يكون ان الله
هذا التركيب على الاضافه بالامور وهو حال اعتبار الاضافه بوجود الامور شارك المضاف في المضاف في الامور
منها هو المضاف والادب المضاف على الاعمال في قوله في صفاته المضاف وانما هذا الاعتبار مشترك **ف** وهو
الاضافه جعل الاضافه اصل مفعول الاضافه الا وهو من المفعول والصفات الاخرى في قوله **ف** ان الله
المعنى حال العلم والادب لا يكون مضافا في المفعول والتركيب في صفاته المضاف وانما هذا الاعتبار مشترك **ف** وهو
على هذا التفسير ان الله مضاف في الاعمال **ف** والادب في الاعمال وجبه في الاعمال
يكون في الخبر الا وهو وجبه الامور والعلل واصل **ف** خبرا وانما في قوله ان الله مضاف الى ان الله لا يكون ان الله
الكله او العالمة ولان طرقت الاعمال في صفاته المذمومة وهو العالمة على ان الله او بها مستند الى ان الله
انما هي صفاته والصفات من الصفات لا يكون حكمه صفاته وانما هذا الاعتبار مشترك **ف** وهو

[illegible]

او الاستغفار

[illegible]

قوله يعني ما قرأه كرهه

[illegible]

مجازي كما يقال فلان قتل القبيح لانه لا يفتل بعظم **وم** وعلى غير هذا لا يان ان اصله من كسر
 صري فثاني اصل الزعم السبق فانه قد كسر **ص** خلافا لما اورد في هذا القول خلاف القراء **ص**
 واجاب الله الواجب بعظم بان الاضاحه ضاحيه بعه وان كانت مغليه ابتداء فغير بعد او حال الم عدم
 بها والوجه في الاستدلال ان الواصل الزوال ما عرفت الاضاحه لا لاجل **ص** ولا لاجل ان فيه شبهه **ص**
 لان اشياء الظاهرية قد على ابطال دليل الزعم بها لانه قد عرفت على اشياء كسرها **ص** العلم ان يقال
 لا يخفى بخلافه ان التبادر ضعيف في التركيب لانه الاستدلال **ص** الا خلافا لوجهه على الجرفه في لان
 راوية الجرفه في قوله **ص** كاذبه في الاستدلال **ص** يستحسن فيه الوجه الاول او امره مشترك بينهما
 كالفعل **ص** وفيه وجهان اخرا اة اما الزعم فتجرب في نحو الصفه **ص** العبد واما الضميمة فتجرب
 حيث جعل الامل مشبها بالملحوظ **ص** في سبويه واتباعه في شرحه جماعة من ال
 حيث فسر الكلام المعطى هكذا بناء على نقله في سبويه من جواز الجرفه الضامه كونه
 المشهور من مذهب اللاحق في الاستدلال **ص** الضميمة في المظهر في الزعم السبق الرفعة الى
 سبويه الا ما هو المشهور من مذهب السند القول بالجواز الى الراء في الخبر في احد قوله
 وجاء في العلامة **ص** حملوا المولية او عليم له بناء على جعله مفعولا للفعول المفعول
 امر جزمه **ص** ولم يحمله الضارب زيدا على هذا التقدير وهو التقدير السابق
 شيء وهو انهم لم يحمله الضارب زيدا على هذا زيدا كمن حملوا الضارب كسبا على ضارب
 واما قلنا وهو التقدير السابق او جاعله ان حذف التنوين في باب ضارب ليس
 للاضاحه بل لان اتصال الضمير ان التنوين والاتصال الغير مما ينافيان سواء كانا في ظرف
 او مجردا في ذلك الم يكن في ذلك الباب النظر لان الحق لم يبالوا بانتهاء التنوين في الضارب كانه
 نظيره مجاز في باب ضارب زيدا فان التنوين في بابه لا يظهر في ذلك فربما على هذا التقدير يقع على طلة
 المفعول من السابق توجه الى الاضاحه في اللفظية تغية الخفية فكما عمل العلم به في هذا القول او قال
 لان التنوين قد بان على الضمير ان اتصال الضمير بما في التنوين اعطاهم حذف من التقديرين **ص**

[illegible]

عَرَفْنَا فَمَا نَفَعُ عِيَالَنَا وَمَعَالِيَنَا مَا لَنَا إِذَا الْوَصْلُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَاللَّحْظُ

[illegible]

[illegible]

والاعتقاد وقبل الفرق بينهما ان اللوكة تكون لبعض معنوم الموسوم بالمراد ونحوه وواحدة واللوكة لا تشق
منها عام والامة لا تتركها الى قربها باللوكة واهمها بحث وهو ان كلامها الطويل والوجع والعيق نعت
والفهم شئ واحد كما نعت وارتبطت ان قلت كل ما نعت الا ان كان نعتا صالحا يكون نعتا لانه ما لم يكن
منه مجرد لا شئ شدة فلما اشتهر لاحد من التكليم بقصد الكثرة للجزء لا بالجزء في نعت قوله انما اشتهر
بالجزء مثل انما اشتهر بالناطق فالظاهر في قوله انما اشتهر بالناطق في نعت واحد الا ان اعزبه او نعت
الجزء في نعت الشئ كما جاز في قوله انما اشتهر بالناطق وجران **ح** وان كان خارجا عن النعت او حاصل كلام
المعنى في شرحه ما قاله الشيخ الرضي اعلم ان جملة من نعت في الوصف اشتقاق فلذلك لا يستغنى بسببه عن نعت
مرتب به كل واحد وصعابهم يستغنى بغيره كسما حال او في الوصف نظره **ح** مرده بقوله والباقي ان
الكثرة ما لا يوجب له الا ان يكون نعتا باعتبار القوة المشتق **ح** واعلم ان جملة مشتق او في
الخطا ما يقول بالواو وانما لا يمتد الى الالف مقدر او لا لانه لا يمتد لعله جعل او على الواو اتماعا بها
هو ان الواو مشبهة بالاستعمال كمال الشق والى مدح كونه نعتا من غير حاجة الى مدح في الشق ولا
لانا او بغيره بعد النعت بل هو **ح** او كانا وضمه متعلق بغيره في نعت والوضع سابع الوضع النعتي
الشامل الوضع النعتي النعتي في الجاز فلما لم يمتد في نعت بنسبة اربع بنا على انهم العدد في العدد
مجاز ومرتب بمرجل او رجل بناء على ان هذه النعتية تامة مستغنية عن الباقي فانه الكمال في مدح وضم
بما عدا انه مجرد الكمال بحيث يحتاج الى السمع **ح** فخره النعتي المراد بالمتن في الية التي هي الية الالة
والله الاجل والفرع نعتي بنعت على ان الله لم يستعمله الوضع **ح** فان النعتية او كونه الية الية
له موصوف لفظا واقتداء **ح** فخره مرتب بمرجل او رجل اي يكون نعتا وهذا النعتي ومضاف الى ما هو
بسماء ويقرب منه الى وجهه وحق نعتا تابعة للجزء في كان اللوكة ونعتا مضاف الى مثل
منه عوا لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اذ ان النعت في هذا النعت في جميع الرجل
وجه الرجل اذ كان ماسا الى وجه الرجل اذ ان النعت في هذا النعت في جميع الرجل
الباقي بالنظر الى انما هو من غير نعت بندي الرجل الى الشئ البني وذلك لان استعمال الرجل يعني

[illegible]

بمعنى الضمير كذا في المبدأ **و** هو وصف حال الموصوف في الجور مفعول بالكم سين على **و** هي المنفعة
المتحققة لهم بها المنة ما نسبت وهاذا لا يرد عليه **و** الغلام **و** اذ لا يرد على المنة نكاح النسبة كقولهم اقام رجل صاحب
اباه **و** زب **ي** على جملة اضافة الموصوف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار انفسه في حصول المنة
و في عشرة امور على ما يتبعه في تلك الاشياء الكونية بانها في المعنى على محمد استعمل العباد **و** **و** التوفيق
والتي اجاز نعم الكونيات وصف الكثرة بالمعنى في خارج مع اودم كمنتهى ما في القول على وبل كل صورة
لمرة الذريع حال الجور على ان يرد ان وقت مقطوع زمانا ونعيا واهما في الاضافة وصف الكثرة
الموصوفة بالمعنى **و** والافراد والتشبيه والتجميع وقد يوصف المصروف بالتجميع في احواله فلا يكون مجموعا
مما اجزا كوصف النطفة بالاشراج فانها مركبة من اشياء على واحد منها شجر **و** او فعل الى
غير ذلك كاسم الفصيل المستعمل **و** **و** والتشابه يتبعه في الاول ثلثة في ثلثة فكلها جملة بقوله
في الاخر **و** ان قيل الموصوف بحال التعلق قد يتغير في معنى الموصوف في مقام رجل حسن وجهه بالضمير في الجور
وح يطابق الموصوف في الزفة قلنا يمكن ان يجاب عنه بان من قبيل وصف الشيء بغيره في قوله تعالى
لان الضمير المشبهة بالمفعول محلا والربان في التلصق وتلصق في ان يمتد الضمير على محله **و** لان بمنزلة بقدر
علمي ذلك فضعف في عدد علمي في اقل ما ضعف بقدره في علمي لان الثاني والواو في الفعل في علمي لا غلب
محملا في الثاني والواو في الضعف فانها محلا لاسقاط قطع **و** **و** جعل على ما فيه الغائب ابن الركن
وصف قوله تعالى لا اله الا الله العزيز الحكيم والجور محمول في قوله تعالى لا اله الا الله **و** لان في الضمير
الموصوف في التعلق والاول هو ما في التكلم والضمير **و** الضمير وفيه ان الضمير في الاسم الفاعل المفعول
على ان يلقى الموصوف كجمعه ويكون في الابد في ما لا ياله في الوجود اذ لا يولد في الضمير لا يقتضيه التوضيح
والاول في الابد في التعديل لا للموصوف فيجب ان يقع اعز او سوي والضمير في المعارف فلا يلزم الموصوف
به فقد لا يوصف اضم او سوي وانما في الابد التعديل في الابد اقرب من اودم كمنتهى ما في قولهم الدليل هو قس
العدل ان كان في نسخة الشرح الرضوي **و** **و** الموصوف في المعرفة انما احتجنا صا منزه من كل عيب
والسوي على ما هو معطى المنطقين وسوي اضم والسوي هو المخصص في قوله تعالى انما الله

بغير العظم

الاشارة الى
الاشارة الى
الاشارة الى

الاشارة الى **باب** العطف على محمول واحد لا متناهي على ما في الخبر المتقدم **ف** قد بين
الرفع على ان يكون ان لا يتحمل الرفع مبتدأ وهو محمول واحد لا متناهي بل كبريد الاصل لان في وقوع
العطفية في غير غيرت عطف العطفية على كبريد **ف** بان لا يكون معناه **ف** السببية لا العطفية
او العطفية فانه **ف** او يكون معناه السببية على العطفية لانها هي العطفية المتصاحبة **ف** لكنها
تقبل العطفية كجمله واحد وذلك لانها لا يتحمل الرفع بالاسببية اذ لا يتحمل الرفع ما حمله لا الجملة
التي يلزمها الضمير فلهذا والعطفية في الجملة اذ اعطيت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان لا يتلق
مضمونها بعد مضمونها الاول من اجزاء اولي او بعد ذلك من اجزاء اخرى من اجزاء العطفية كقوله
باجزاء وذلك لان ذلك العطفية تجعل المجموع امر واحد فتقول ان الذي جاء في غير بانه **ف** زيد
لان المعنى الذي يعرب بحجة غروب الشمس وكذا الخارضة وما لا يوافق في كل ما يطبق
لم يجر الا في ذلك في الاصل السامعة التفرقة على العطفية فان تقول ان الذي قام وقد تدبر
في تلك الى ان زيد **ف** واكثر الشرحين على ان المعنى على محمول واحد في هذه في العطفية
وانما هذا في يقع الحكم على ما طرأ عدم جواز عدم العمل على مقدم المفعول والذات ان العطفية
على محمول واحد **ف** فانه العطفية وان كان في العطفية جازية في كل ما استلزم الرفع ما
قبل في هذا الكلام من ان التارة في قوله او اذ اعطيت على محمولين معي مختلفين في غير من في مقدم
وان العطفية او وصيغة الخاضعة لتفتق التفتق فيكون يصح الحكم بعدم الجواز ان الصورة ان تقول
لم يجر العطفية على محمولين مختلفين وحاصل الرفع ان العطفية على محمولين متفقين والتفتق
بحسب النظر لا ينافي الاستثناء بحسب الحقيقة فكلما كانت في العطفية على الصورة المتقدمة في الاستثناء
فكان ذلك ان ذلك العطفية والافان ثابتا بحسب الحكم بما تمسك به الدليل على
وهو قديم وفي مقام محمولين وذلك ان تقول ان المراد من قوله او اذ اعطيت او اذ اريد
العطفية وحيد في المثال كذا كذا كذا بحسب عليه ان عدم الجواز لا يستلزم على الارجاء
فانه ثابت على تقدير عدمه فاما في قوله في التعليل **ف** لكنه لم يجر في الجملة المعنوية من كلام

الاشارة الى
الاشارة الى
الاشارة الى

الاشارة الى **باب** العطف على محمول واحد لا متناهي على ما في الخبر المتقدم **ف** قد بين
الرفع على ان يكون ان لا يتحمل الرفع مبتدأ وهو محمول واحد لا متناهي بل كبريد الاصل لان في وقوع
العطفية في غير غيرت عطف العطفية على كبريد **ف** بان لا يكون معناه **ف** السببية لا العطفية
او العطفية فانه **ف** او يكون معناه السببية على العطفية لانها هي العطفية المتصاحبة **ف** لكنها
تقبل العطفية كجمله واحد وذلك لانها لا يتحمل الرفع بالاسببية اذ لا يتحمل الرفع ما حمله لا الجملة
التي يلزمها الضمير فلهذا والعطفية في الجملة اذ اعطيت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان لا يتلق
مضمونها بعد مضمونها الاول من اجزاء اولي او بعد ذلك من اجزاء اخرى من اجزاء العطفية كقوله
باجزاء وذلك لان ذلك العطفية تجعل المجموع امر واحد فتقول ان الذي جاء في غير بانه **ف** زيد
لان المعنى الذي يعرب بحجة غروب الشمس وكذا الخارضة وما لا يوافق في كل ما يطبق
لم يجر الا في ذلك في الاصل السامعة التفرقة على العطفية فان تقول ان الذي قام وقد تدبر
في تلك الى ان زيد **ف** واكثر الشرحين على ان المعنى على محمول واحد في هذه في العطفية
وانما هذا في يقع الحكم على ما طرأ عدم جواز عدم العمل على مقدم المفعول والذات ان العطفية
على محمول واحد **ف** فانه العطفية وان كان في العطفية جازية في كل ما استلزم الرفع ما
قبل في هذا الكلام من ان التارة في قوله او اذ اعطيت على محمولين معي مختلفين في غير من في مقدم
وان العطفية او وصيغة الخاضعة لتفتق التفتق فيكون يصح الحكم بعدم الجواز ان الصورة ان تقول
لم يجر العطفية على محمولين مختلفين وحاصل الرفع ان العطفية على محمولين متفقين والتفتق
بحسب النظر لا ينافي الاستثناء بحسب الحقيقة فكلما كانت في العطفية على الصورة المتقدمة في الاستثناء
فكان ذلك ان ذلك العطفية والافان ثابتا بحسب الحكم بما تمسك به الدليل على
وهو قديم وفي مقام محمولين وذلك ان تقول ان المراد من قوله او اذ اعطيت او اذ اريد
العطفية وحيد في المثال كذا كذا كذا بحسب عليه ان عدم الجواز لا يستلزم على الارجاء
فانه ثابت على تقدير عدمه فاما في قوله في التعليل **ف** لكنه لم يجر في الجملة المعنوية من كلام

الشيء الذي لا يذهب بغيره من نفسه والاضطرار العطف على معموليها ملين جائز لا اما فيه العطف بالان
العطف على المجرور وهو الان في الدار وهو المجرور فانه يتبع اتفاق الفصل بين العاطف والذريع
في خارج وبين المجرور وان ذهب سبب الوفاء السبب مطلقا وانما المتأخرون فهم يجوز ان
انما تقدم المجرور في العطف عليه ثم تأخر المنصوص او لرفع ثم يأتي العطف على خلاف التسوية وان لم يكن
على هذه الوجهين فيكون في الدار المجرور قد تقدم من كماله على عدم الجواز بعد توافق آخر الكلام واوله
لان المجرور في الاول تأخر في الثاني تقدم والعلم بكماله لان ذلك العطف خلاف القياس فيجب ان يقتضا على
مورد العلم وهو الصواب المذكور انتم كلامه حاصله كلامه من هذا التفصيل نظرا في كلام العلم اما
اولا فلا تسوية في الدار والفاء وهو في خارج لانه واقف سبب الوفاء اما ثانيا فيكون المنفرد من كلامه
ان المجرور لم يجر في الاول في الثاني لا لان المتقدمين يجوزون الا في واقع منفصل عليه اما ثانيا فيكون
انما يشترط في معنى الضابط **ح** وعدم جواز خلاف العطف مع خلافه في الواقع في جميع المواضع المجرور الا في الدار
فانه يبدل عدم الجواز بالحوال والحق لانه بالواقع خلافا لسبب الوفاء لانه لا يشترط **ح**
بالكمال على حد في اتفاق من يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قوله لا يكتفي

[illegible]

تجارت النمر

لم يكن في حالة الأفرام من كونه قولا وحسباً أو يكونا من متعلقين بغيرهما فوجب ثبت ما
ثبت للمشرك من كونه قولا وحسباً أو يكونا من متعلقين بغيرهما فوجب ثبت ما
وقبل من الثاني وذكر كونه قولا وحسباً أو يكونا من متعلقين بغيرهما فوجب ثبت ما
لتمام تمام العلوم هو تمام الأفرام والأجزاء وأما القول في تمام الشرب وقدره في العلم هو
صواب تمام وأما السبيلان فلان يستلزم انبساطا وشيئا والعام فينبسط شامل وأما العلمان فلان
استداد العلم استداد وجودي في نفسه وعن بعض العرب بنفسهما والاول اولى من الثاني فوجب
تثنيين حيث كذا تعارضهما فقلنا ومنه في نفسه بافتقار الفرض كذا في جميعه في نفسه والجميع على جميع
المذكور السالم فلا فائدة لا يثبت في نفسه في جميعه في نفسه او ما يجزئ عنه وهو مذكور الجميع المذكور
العاقلة فلا فائدة لا يثبت في نفسه في جميعه في نفسه او ما يجزئ عنه وهو مذكور الجميع المذكور
أجزاءه ومقتضى بعضه بطريق عموم المجاز فينبأ اول الأجزاء والأفرام لان الكل لا يخلو فافاده محضه
جاءت بالانحطاف فافاد الكل محضه ولو كان الحكم على كل واحد من أفرام كالمذكور في بعضه والدينام
الصغر كما جاء في نفسه في بعضه ايضا وهو نوع من الحكم على كل فرد من الأفرام المحكوم عليه هو المجموع كونه
زيرا انسانا وكل انسان اربعة حيوانا فزير حيوانا كذا في نفسه في بعضه الطولية في نفسه في بعضه
افترافها او حكمها الا فتراف حكمها او فتراف حكمها والظاهر ان لا يكتفي الا فتراف الحكم
بدون الا فتراف الحكم حتى لو كان فواجزا في بعضه فافترافها ولم يجمع فتراف حكمها و
حالة الجميع توكيده بكل واحد فجميعه فافتراف الحكم في نفسه مثلا كذا في بعضه في نفسه
ومشرب العبد كله قال الشيخ الرضوي في كونه في بعضه فافترافها او حكمها كذا في بعضه
العبد كله فاذا اكد بكل يرجع الاحتمال الاول في الثاني لان الاول مشرب سبق الغنم في بعضه في بعضه
المعقود فاذا اكد اوردت رفع الاحتمال الثاني فقلت مشرب جميعه فافترافها او حكمها في بعضه في بعضه

جھاو زید

جاء زيد كالقياس من يقتضي الالايه اقصم لنسب كلهما فلان الجواز في جوده وهو خلاف
القياس والسليم في نفسه والاعتقاده اتباع الراجح الا حصرته الجمع بين الاثبات فلا تكيد
والاعتراف لا يقتضي ترتيب الحق لكن يناقض ترتيبا خيرا يبع عن اتباعه ان التخصيص وحده
فهي السليم وبوجه الصراخ في الشيخ الرضى ان تعميم المقول لكل فلان الاحاطة بمفعول المقول فبقيد
الموصوف او الامتناع بما على البيان فلان المقول موصوف لذاته والعيان مستقرة لانها الجارية
لا توجد المستقرة لذاته واما تعديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق او واما تعديم
اجمع على احواله فلكونه نظريا مع الجمع واما تعديم كونه الصحيح على اخصه فلكونه اظرفا غافقا

اجمع على احواله فلكونه نظيره مع الجمع وما تقدم من كنه في الصحيح على انه بد فلكونه اظرف واغاففة
 الجمع على الجمع لان في قولهم حول كنه اي تمام فهمه بما نسب المتبوع في ان يعرف من ان البدل لا
 يكون ان كنسب فهو ومن ظرف نسب احواله من المستوفى اي معني واما المتبوع فهو بل يكون
 النسب الذي هو في هذا اظرف في بدل الغلط فهو لان متبوع مقصود ابتداء ومتبوع البدل
 لا يكون مقصود ابتداء او كان مقصود الانتهاء او لا فخل فيه بازدياد اجل بدلا
 فان لم يكن مقصود ابتداء كما ذكرنا في بحث التاكيد لكن صار مقصود الانتهاء ومن غلط
 من قال ان البدل التغيير اظرف من النفي لان المتبوع لا يكون مقصود ابتداء ولا انتهاء مع انه
 لا حاجة لتناهي اخراج المصطفى يدل القول لا الانتهاء فهو نسبة القيام بعينه الى السابغ مقصود
 ولكن اشياء اقلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء والاشتماء على ما بالباء وان الحكم في
 الشئ بالاشارة لا بالامارة فكيف يقع القول بان النسبة الى السابغ مقصود قلنا انما
 تطبيق هذا التفسير على ما تقدم من انما مقصود ما ذكره بالاشتماء والخضف او ان النفي ان
 قولنا ما قام احد الارزاق لان في قوله قولنا ما قام احد غيره زاد كالا البدل في الحقيقة زيد
 وهو مقصود القيام ولا حاجة الى التعميد بالنسبة فهو وبدل الاشتمال على كل ارباب

غیر

صحت جوفاني تسمى له الكمال التمثال التبعي على ان كان التمثال هو
 الكمال في طبعه الكمال في بدنه كونه الكمال في ذاته كونه الكمال في كونه
 تبعي التبعي في ذلك الكمال في ذاته كونه الكمال في كونه
 قد سلسل في بدنه الكمال في ذاته كونه الكمال في كونه
 صفة لا تميزه الاضافه في الاولين ببيانته في بعض عطف الاخر على الاولين وقد وجب
 ان يكون اعبر السابغ والتبعيه مجرجه واحدة شخصية ولكن ان التعلق في ذاته والاضافه في
 كونه في الصافي معطوف على كونه في الكمال لم يجز في ذلك كونه ان جعل الاضافه في الاولين بمعنى الكمال او
 فرق بين من المذكورة والمقدرة في السابغين بها الصافي او قراها بقدر تقدير الصافي في الاولين
 البيان لا بد ان الكمال في الظاهر كمال في السبغ في البيان في المبدأ وهو لا يملك ان يثبت به
 في الاضافه فان كونه الشان هو المقصود من الاضافه في ذاته وان قصدت في كونه الشان
 وجعلت في ذلك كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 قصدت بذلك كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 شخصية في عطف البيان في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 الاضافه في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 وكما قد لان الكمال في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 واخر ما ذكرناه في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 ان النسبة في الاولين من كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 بعد ان عطف بالاضافه في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته
 ان في كمال الصافي في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته في كونه الشان في ذاته

[illegible]

الكنائية وقال لا يخرج لفظ التكلم والحقا طبعها دونها من جملة وجرى العلم راه
بصفة التسمية الاشتقاقية فلا يراه ان اللفظ لا موضوع صيغة التكلم بناء على الهمزة ترفع
النون قد يكون لا ترفع وقد يكون لا تنطق **فهم** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغاية بغير غايته على ما هي من حيث ان التكلم لا فاعل طبع من حيث ان فاعله لا يرد
يا عليم لهم نظرا للاصل المتعارف ويقول السمع يزدريه ضرب لا فاعل يزدريه ضرب واذا
جاءنا يتكلم كلفهم لان باول لفظ الخطاب ليس يزدريه ضرب ليل التكلم **فهم** ويخرج بهند
الغية الاسماء الظاهرة ان قيل ان اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة
به فكم يكن **فهم** تقدم واذا في الحديث على ذلك التفسير قلنا لم يخرج بعض الاسماء
الظاهرة مثل كلفهم فلا يرد من الاخر **فهم** اراه بالتقديم للفظ اه اعلم ان التقديم
اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل **فهم** لفظا بمعنى او كذا من اقسام الذكر حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصل ببيان التقديم جعل من اقسامه وهذا النوع اعترض الشيخ
الرضي بان التقديم للفظ لا حقيقة والتقدير خلافه واذا في حاشيته جعل اللفظ قسم
التقديم كما مر في بيان حكم العرب ببيان الاعراب بل يقول لعاقل ان يقول لا معنى لان الكلام
من اقسام التقديم حقيقة بناء على تفسيره ان جعل الحذف للذين والعديدية قبل ذلك الغير
بعينه لانه ولا خلاف في ان التعليل ليس جعل العديدية حكم الذكر واما التقديم الحقيقي فاجابة
ان التعليل نعم لو جعل الضمير افعال الغير بعد ايجاع التعليل في التقديم بالانفعال مثلا
ان مقدم كذا والمضمر اقتضاه لانه ان تقدم بالرجوع كذا لم يخالف وضعه ومقتضاه
فهم اما موضوع من لفظ بعبارة سواء كان بطريق التخصيص والالتزام ومنه من اخذ بالاول
وجعل الثاني من اقسامه سابق والاول اظهر **فهم** كقولهم هو اقر للفقير وكقولهم تهم

وكذا

لواردت بالاسم اذ العيش يدل على توارس الشمس والشيخ الرضوي جعل من باب السياق والفظ
ان يستثنى لان الموضوع من لفظ واحد **فهم** فكان مقدمه من حيث المعنى لفظ الظان يقال يجرى
اللفظ لفظا **فهم** ومن سياق الكلام سابق على المعنى الواقع فيه العكس ان كان مع ضمنية قريبة خارجة
كما قال الشيخ الرضوي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر انزلنا في رمضان فيقول
على ان المنزول هو القرآن مع قوله تعالى كسر رمضان انزلنا في القرآن **فهم** وكذا في قوله تعالى في غيرهم
رجلا واما الفقيه في باب التنازع فلما ذكر من التكرار وحذف الفاعل **فهم** فالتفصيل الفا والتفسير
المستقل بصفة التفظ بلسان النخبة التي طلب **فهم** اقيام مقام الضمير اعلم بان اخضا **فهم** لا
نع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بان المضار في وجهه ولما في الية قلنا لا يقع اذ كان المضار
الضامير اعم من الفصل بينهما مطلقا **فهم** الاول ضرب وضربت قيل الاول ان يقال ضربت وضرب
الضربان ويضرب السكون اذ هو المرفوع المتصل بسنونة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضرب بصفة
التكلم المرفوع ما فيها او مستقبلا او بان المقصود التفسير استغناء العود فان قلت فلم فكر صيغة التكلم
المجربون قلنا ذكر ما لا يلائمهم ان اختلف في الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ووقع توهم فاسد
او من بيان مبتدأ **فهم** الرضوي قيل ان السؤال الحكم لا الكساف فيلزم ان لا يدخل ما بعده من حكم
اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وماه وح ذلك الضرب وضرب فيكون الكساف **فهم** وبما
بدا بالتكلم المرفوع ان يبدؤا بالغايب ليجر منه عن الواو ان يجر له افعال السكونية **فهم** انما
فمن قد تبدل بضمته ما ذكرنا وقد عده بوجهة كذا وانما قد يسكن نونه في الاصل وهو عند الضمير
نبرة سمعة ونون واللاق للوقوف **فهم** والضمير انت انت النون هو انما يقال الشيخ الرضوي هو منسب
البصريين ومنه بغيره ان انت كذا سمع وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عاها
ان الواو احوال اراء واحواله هي ايضا كقولهم وانما عاها **فهم** كنههم وضموه للتكلم العظيمة
يد لان ما سمعنا ههنا لان المشاهدة مشاهدة على الفرق **فهم** واعطوا الغايب حكمه على الخط
وهذا كمن على غير ما يراه الواو الغايب الواو الواو الغايب فيكسا على المرفوع المنفصل كسوء **فهم** خاصة

في حاشيته

في حاشيته

اَوْفِ الْقَالِجِ
عَنْهُ

[illegible]

و مغیرہ

[illegible]

والفظ

[illegible]

کے

هذا رسم التمثيل المسكوك وما يصير غايه الخ
صلى الله عليه وسلم

قسم اول

[illegible][illegible]

[illegible]

بہت طے

موزه

للمؤمنين في الذكر: اولى العلم من

[illegible]

2

المعروف
المباينة وان كان من جنسها حلالا لان اكثر من غيره **وهو** وجه اكثر من باه وان وجه الباه في نفس
الراء فقه الامانة اذ من امر استحق والمصحح لا امانة كالمراة وبيت
لا يخصص **وهو** الا بتقدير الباه لان اذا اعراب منع القرن فلم يكن
المعتمد على الاقيم والصلوة والسلام على خير الانام وال
البيعة الكرام قد ان شاكلت به منه الكاشية الزمنية

المسوبة الى العدا لانه الحق والوجه المدقق
روح الله والدين عبد الغفور ربعة

الدين في ستر صغيرهم
البيت والشور
الدين

نائب شيخ بوزار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
والفضل والبر والحق والحقبة
الذين هم اعدا حسانك
لا تخلف المصالح

وقد وقع هذا في زمان سليم كرى خان وفي سنة ١٢٠٥
وهذان وهذان وهذان وهذان وهذان وهذان
وقت بين الصلواتين صباحا
وما لك من طلبة بن عثمان
وهذان وهذان
وهذان

جموعه مازيدن صورتاد وحت دكته
منازلان غلاد وهر كماند فصورنا
غاز هر دو كعتين ده بر فاخته واونو
اخلاص اول مشهده حلوايه او فزون
بعد كلام ويره بعده يوز كره لاجل ولا فوته

نائب شيخ بوزار

نائب شيخ بوزار
صفر ربيع الاول
رجب ربيع الاول
جمادى الاخر

رجب ربيع الاول
ذو الحجة

رجب ربيع الاول
رجب ربيع الاول
رجب ربيع الاول

رجب ربيع الاول
رجب ربيع الاول

اي صاحب الحسنة سكر خازنه ايكه فتنه در لطف ايد بوزره
وبركله غير غائب حق سبحانه وتعالى بوزر سكر بوزر النفس بشو به يد
رقم ده در

ابام سنده

بازار رانس
بازار رانس
بازار رانس

بازار رانس
بازار رانس
بازار رانس

بازار رانس
بازار رانس
بازار رانس

دوشنبه روز بازار ده كركه بوزر سن الله رقم لري صكه اوزه قوبيس
دوشنبه عاقل اوله ايكه رقم بوزر
شعبان رانس اوزه انشرا سانه اونه بشو به رس

جمادى الاخر
رجب ربيع الاول
رجب ربيع الاول

نائب شيخ بوزار

الحی پوکا پوکا کی بابت صاحبی سعید اولسون
کی روبرو فرمودہ سی اعلا یہ جہت مل سعید اولسون

نزل على محمد عليه السلام ان رسول الله مضى من روجع التبع واهل

آنحضرت کو کتاب اللہ مبارک فرمائی کہ یہ ہے اور فرمایا کہ
 کہ رو بہِ رُشد و سعادۂ جہانم ہوں

اب ج ص ه و ز ح ط ی ک ل م ن س ع ف ص ی ق ر ش
ت ث خ ذ ض ط غ
ح ه و ز ح ط ی ک ل م ن س ع ف ص ی ق ر ش

الحاج
مفتي

فردی که در این کتاب مذکور است
بنام خداوند تعالی

چشم بایستوخان حاجی بینک اوغلی

۱۵۹۵

199

888

7